القضايا الخلافية وانعكاسها على مستقبل العلاقة بين السودان وجنوب السودان

Controversial issues and their impact on the future Of the relationship between Sudan and South Sudan

م.د. محمد زهير عبد الكريم

كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل

mohamedzuhair87@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٦/١٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٩/٢٨

الملخص:

تعد قضية جنوب السودان من أخطر القضايا العرقية في القارة الأفريقية، التي أضرمت حرباً أهلية بين الشمال والجنوب. وبالرغم من تسوية القضية بموجب اتفاقية السلام عام ٢٠٠٥، التي تمخض عنها انفصال الجنوب عام ٢٠١١، ونشوء دولة جنوب السودان؛ لكنها لم تحسم بشكل نهائي العديد من القضايا العالقة السياسية والأمنية والاقتصادية، بين دولتي السودان وجنوب السودان، وهو ما يهدف البحث التركيز عليه. ومن خلال المنهج الوصفي والاستشرافي، اتضح بأن هذه القضايا العالقة قد أبقت الباب مفتوحاً على احتمالات عدة لما ستؤول إليه العلاقة بين الدولتين، تتحدد في إمكانية العودة للحرب، أو إقامة علاقات تعاون، أو العودة للوحدة على أساس فدرالي.

الكلمات المفتاحية: قضية جنوب السودان، الحرب الأهلية السودانية، اتفاقية نيفاشا.

Abstract:

The South Sudan issue is one of the most dangerous ethnic issues on the African continent, which has sparked a civil war between the north and the south. Although the issue was settled under the 2005 peace agreement, which resulted in the secession of the South in 2011 and the formation of the state of South Sudan, many of the outstanding political, security, and economic issues between Sudan and South Sudan were not finally resolved, which is what this research aims to focus on. Through a descriptive and prospective approach, it became clear that these pending issues have left the door open to several possibilities for the future of relation between the two countries, determined by the possibility of returning to war, establishing cooperative relations, or returning to unity on a federal basis.

Keywords: South Sudan issue, Sudanese civil war, Naivasha Agreement.

المقدمة:

شهدت دول عدة منذُ عقود من القرن العشرين، الكثير من حالات التمزق، وتكوين دويلات مستقلة، بعد أن صارت ظاهرة الصراعات الأهلية أحد المشكلات العالمية. وحينما انتشر في الحقبة التي تلت الحرب الباردة التسليم بحق تقرير المصير، كواحد من الحقائق المعمولة في القانون الدولي لاسيما في الدول الأفريقية، أمست الحروب الأهلية مرافقة لمرحلة ما بعد الاستقلال، مشحونة قومياً ودينياً وأثنياً، لحالات التمرد التي تطالب بالحقوق، والحريات، والعدالة، والشراكة السياسية، وحق تقرير المصير، والانفصال.

وشكلت قضية جنوب السودان أخطر القضايا العرقية ونزاع الهويات، التي أضرمت أطول الحروب الأهلية الأفريقية. وبعد أن تم تسوية القضية بالتوقيع على "اتفاقية نيفاشا" عام ٢٠٠٥، وعلى أساسها نشأت دولة جنوب السودان، لم تحسم تلك الاتفاقية بشكل نهائي قضايا خلافية عدة، بين السودان وجنوب السودان، وفي ظل الصراعات الأهلية التي حصلت داخل الدولتين، بعد انفصالهما، التي عقدت من مسألة إيجاد حلول لهذه القضايا، بقي الباب مفتوحاً على احتمالات مستقبلية عدة، لما ستؤول إليه العلاقة بينهما.

أولاً: أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التركيز على واقع العلاقة بين دولتي السودان وجنوب السودان، بعد الانفصال، استناداً لوجود قضايا خلافية بينهما تعد مفصلية في تحديد ورسم علاقاتهما، وذلك يعتمد على الكيفية في حل وتسوية تلك القضايا، كونها لم تحل بعد، ولها أثر كبير في مسار العلاقة بين الدولتين في الحاضر والمستقبل.

ثانياً: هدف البحث: يهدف البحث إلى:

١. التعرف على ماهية قضية جنوب السودان وتطوراتها.

٢. تحديد القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان بعد الانفصال.

٣. رسم الاحتمالات المستقبلية التي من الممكن أن تؤول إليها العلاقة بين الدولتين استناداً إلى خلافهما على عدد من القضايا.

ثالثاً: إشكالية البحث: تنبع الإشكالية البحثية من السؤال المحوري الآتي: ما الاحتمالات المستقبلية للعلاقة بين السودان وجنوب السودان بعد الانفصال، في ظل الخلافات بينهما على مجموعة من القضايا العالقة؟

ومن هذا السؤال تنبع الاسئلة البحثية الفرعية الآتية:

١. ما قضية جنوب السودان وتطوراتها وآلية تسويتها؟

٢. ما القضايا الخلافية بين السودان وجنوب السودان؟

٣. ما المشاهد المستقبلية للعلاقة بين السودان وجنوب السودان استناداً لتأثيرات القضايا الخلافية بينهما؟

رابعاً: فرضية البحث: تستند الفرضية البحثية على الاتي: إن القضايا الخلافية بين السودان وجنوب السودان بعد الانفصال، لها أثر كبير على حاضر ومستقبل العلاقة بينهما وفق مشاهد تقود إما إلى تجدد الحرب، أو التفاهم والتعاون، أو الوحدة الفدرالية.

خامساً: حدود البحث: بغية الإحاطة بمشكلة البحث، وفهم مجالاتها المتنوعة، وجوانبها المختلفة، وإثبات الفرضية، ولكي تكون النتائج مع الواقع، ويكون الاستشراف المستقبلي دقيقاً وفق المعطيات الحالية؛ كان لابد من تحديد حدود البحث وكالآتي:

أ. **الحدود العلمية:** تضمن البحث متابعة تطورات قضية جنوب السودان، والحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، مروراً بتسوية القضية وتكوين دولة جنوب السودان. ثم التطرق للقضايا العالقة بين الدولتين، والسيناريوهات المستقبلية للعلاقة بينهما.

ب. **الحدود المكانية:** يركز البحث على دراسة القضايا الخلافية، والمشاهد المستقبلية، على نطاق دولتي السودان وجنوب السودان الواقعتان في قارة أفريقيا.

ج. **الحدود الزمانية:** تضمن البحث في جانبه الزماني، التركيز على دراسة القضايا الخلافية، بين السودان وجنوب السودان بعد انفصالهما، وتحديداً منذ عام ٢٠١١.

سادساً: منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والمنهج الاستشرافي، فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التاريخي.

سابعاً: الدراسات السابقة: لدراسة ومعالجة موضوع القضايا الخلافية وانعكاسها على مستقبل العلاقة بين السودان وجنوب السودان، قمنا بدراسة مجموعة من المصادر، التي تعرض البعض منها لواقع جذور مشكلة جنوب السودان، مروراً بالحرب الأهلية والانفصال، والبعض منها تعرض للخلاف بين السودان وجنوب السودان على بعض من القضايا المتنوعة، وتمت الاستفادة منها في تنظيم المعلومات المتوفرة وتوظيفها في محاور البحث، ومن ثم استقراء واقع هذه القضايا العالقة، لتكوين مشاهد مستقبلية للعلاقة بين السودان وجنوب السودان استناداً لقراءة الباحث، لذا كان لابد من توضيح أهم تلك الدراسات السابقة وفق الآتي:

١. إجلال رأفت وآخرون، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، ٢٠١٢.

اهتمت الدراسة بتحليل قضية جنوب السودان، والاسباب والظروف التي هيأت للانفصال، وهدفت الدراسة للتركيز على مجموعة من المشاكل التي نتجت عن ذلك، والتحديات الداخلية التي تواجه كل من السودان وجنوب السودان بعد الانفصال، وانعكاس ذلك على المستوى الأفريقي، بما في ذلك مخاطر انتقال عدوى الانفصال لدول أخرى.

٢. عبداللطيف فاروق احمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة– مصر، ٢٠١٦.

تناولت الدراسة قضية جنوب السودان والاسباب التاريخية لها، وكيفية تعامل الحكومات السودانية المتعاقبة مع هذه القضية، والأسباب التي أدت لانفصال الجنوب، فضلاً عن اتفاقية السلام وترتيباتها لظروف الانفصال، والمشاكل والخلافات بين السودان وجنوب السودان، وهدفت الدراسة للتركيز على علاقة جنوب السودان مع السودان بعد الانفصال، وتأثير انفصال الجنوب على الأمن القومي المصري.

٣. جمال طه علي، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٤٠، العدد٣، الجامعة العراقية، بغداد–العراق، ٢٠١٨.

ركزت الدراسة على انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، بموجب الاستفتاء الشعبي حسب اتفاقية السلام لعام ٢٠٠٥، وهدفت الدراسة للتركيز على التحديات الكبيرة المتنوعة التي واجهت الدولة الحديثة بعد الانفصال، وأهمها العلاقة مع دولة السودان والخلافات بين الجانبين، وأن مستقبل الدولة الحديثة يتحدد في كيفية التعامل مع تلك التحديات.

٤. أنور سيد كامل، الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد٢٢، العدد٦، المركز الديمقراطي العربي، برلين–المانيا، تشرين الأول–٢٠١٩.

اهتمت الدراسة بتوضيح قضية جنوب السودان، مروراً بانفصال الجنوب، واتفاقية التسوية، وتعرضت لبعض المشاكل بين السودان وجنوب السودان بعد الانفصال مثل الحدود، والتوترات الأمنية، والمياه، وهدفت الدراسة للتأكيد على أن انفصال الجنوب قد أفضى لتهديدات ومخاطر تمثلت بالخلافات بين الدولتين الجارين، وانعكاسات على دول الجوار الأفريقي.

5. Alagaw Ababu Kifle & et. al, South Sudan Conflict Insight, Vol:2, Institute for Peace and Security Studies - Addis Ababa University, Addis Ababa- Ethiopia, Aguust-2018.

تناولت الدراسة الصراع في جنوب السودان قبل الانفصال الذي خاضته الحركة الشعبية لتحرير السودان، واتفاقية التسوية، ثم الصراع في جنوب السودان الذي أندلع بعد الانفصال، وتهدف الدراسة للتركيز على عدم الاستقرار في جنوب السودان، والخلاف مع السودان، ودعم كل دولة للجماعات المتمردة ضد الدولة الأخرى، كورقة ضغط تستخدم في المفاوضات.

إن هذه الدراسات التي تم ذكرها، رفدت البحث بمعلومات قيمة في كافة المحاور المتعلقة بموضوعه، لكنها جاءت موزعة، إذ تناول البعض منها قضية جنوب السودان قبل الانفصال والبعض بعد الانفصال، والبعض تناول قضية أو قضيتين من القضايا الخلافية، والبعض تناولها بشكل غير مباشر، بينما الإضافة التي سيقدمها البحث، هو أنه القضايا الخلافية بين السودان وجنوب السودان بشكل مفصل وكامل بعد الانفصال، وقراءة مواقف الدولتين تجاه تلك القضايا، وتأثير ذلك على علاقتهما المستقبلية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الحالية في كل من الدولتين.

ثامناً: هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي احتوت أهم النتائج. بحث الأول: ماهية قضية جنوب السودان وتطوراتها. أما الثاني فكشف: القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان. في حين ركز الثالث على: المشاهد المستقبلية للعلاقة بين السودان وجنوب السودان.

المبحث الأول: ماهية قضية جنوب السودان وتطوراتها

يتناول هذا المبحث المعلومات الأساسية التعريفية لكل من دولتي السودان وجنوب السودان، فضلاً عن أسباب اندلاع الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه السودان وتطوراتها التاريخية، مروراً الى التسوية ونشأة دولة جنوب السودان. ولهذا تم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: نبذة تعريفية عن السودان وجنوب السودان

أطلق العرب أسم السودان أو بلاد السواد، في القرون الوسطى على طول حزام السافانا. وتشكل البلاد من ناحية الحجم والتعدد جغرافياً وسكانياً لوحة لقارة افريقيا[١]."وقبل انفصال جنوب السودان" كانت مساحة السودان تقدر بـ ٢,٥ مليون كم [٢]. وتمثل نسبة "٨,٣%" من اجمالي مساحة القارة الأفريقية، وعاصمتها "الخرطوم"، وأشهر مدنها:"أم درمان، سنار، بورتسودان، الأبيض، كسلا"، وحصلت على استقلالها عام ١٩٥٦[٣].

أما الدول المجاورة للسودان "قبل انفصال الجنوب" كانت تسع هي:" مصر وليبيا من جهة الشمال، وجمهورية افريقيا الوسطى، وتشاد، من الغرب، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا من الجنوب، وأثيوبيا وأرتيريا من الشرق"[٤].

واللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان، فضلاً عن "النوبية، والانجليزية"، واللهجات الداخلية. بينما الديانة فيلحظ أن:٧٠% مسلمون، و٢٥% معتقدات محلية، و٥ % مسيحيون. ويتوزع السودانيون على أكثر من ٣٠ قبيلة، تتنوع جذورها بين العربية والزنجية، والأعراق البشرية فهي:"العرب، النوبيون، الحاميون، قبائل الدجة"[٥].

وتتميز السودان بغزارة مواردها، وثرواتها الطبيعية، وقدراتها الزراعية، وثروتها الحيوانية، والثروة الغابية الواسعة، فضلاً عن حيازتها للثروة المعدنية وأهمها النفط والذهب واليورانيوم[٦].

أما جنوب السودان فهي الدولة الأحدث نشأة عالمياً، تكونت بعد انفصالها عن السودان في عام ٢٠١١[٧]، وعاصمتها "جوبا"، وأهم مدنها:"ملكال، واو، رمبيك، وأويل"[٨]. وتبلغ مساحة هذه الدولة "٧٠٠٠٠٠"كم، أي بنسبة "٢٨%" من المساحة الكلية للسودان، وتتشكل من الأقاليم الأتية:" الاقليم الاستوائي، واقليم بحر الغزال، واقليم أعالي النيل[٩].

وليس لجنوب السودان منفذ بحري وبهذا فهي دولة مغلقة؛ إذ تحدها السودان شمالاً، وأوغندا والكونغو جنوباً، وأثيوبيا وكينيا شرقاً، وأفريقيا الوسطى غرباً[١٠].

وجنوب السودان ليس متجانس ديمغرافياً، عكس شمال السودان، وهناك ثلاث مجاميع ينقسم على أساسها سكان الجنوب هي:" النيليون، والنيليون الحاميون، والقبائل السودانية"[١١]. أما دينياً فهناك متبعي الديانات التقليدية الأفريقية، والمسيحية، والوثنية، والمسلمين، وأكثرية السكان هم من أتباع الديانات التقليدية والوثنيين[١٢]. وهناك ١٢ لغة ولهجة محلية في جنوب السودان أهمها اللغة العربية التي يتكلم بها معظم السكان، فضلاً عن اللغة الانكليزية[١٣].

ويمتاز جنوب السودان بوفرة الموارد الطبيعية، وأهم صادراته: البترول، إذ يوجد فيه نحو ٨٥% من مجموع الاحتياطي النفطي السوداني "قبل الانفصال"، كما يشتهر بأراضيه الزراعية الخصبة، والمصادر المائية، وثروته الحيوانية والغابية(١٤).

المطلب الثاني: أسباب الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه

تعد الحرب في جنوب السودان اطول الحروب الأهلية في القارة الأفريقية، التي أهلكت البشر والحيوان والشجر، وفجرت كل ما يمكن تفجيره، ودمرت البيئة والثروة الغابية والحيوانية، والاكثر من ذلك هجرت الملايين(١٥). وترجع دوافع أزمة الجنوب، إلى مواضيع الأصل البشري للسكان الذين يرجعون لقوميات وديانات وثقافات متنوعة، والسياسة الانفصالية الاستعمارية التي مارستها بريطانيا في السودان قبل استقلالها، والاخفاقات التي هوت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة في مواجهتها لأزمة الجنوب(١٦)، فضلاً عن دور الاطراف الخارجية في الصراع. وسيتم توضيح كل هذه الاسباب فيما يأتي:

١. **السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان:** منذ الاستقلال عانت السودان من أزمات محلية مضطربة، كنسخة حية لما عانت منه أفريقيا من تبعات الاستعمار، الذي أوجد ظروف تنسجم مع مصالحه وترتب احتلال القارة، مما أدى لاشتعال النزاعات الأهلية(١٧).

احتلت بريطانيا السودان في عام ١٨٩٩، وسيطرت عليه شمالاً وجنوباً، وكرس البريطانيون تباياتهما، وحرصوا على بث عناصر التجزئة؛ فساندوا الاسلام في الشمال، في حين تركوا الطابع المسيحي للجنوب(١٨).

ولغرض عزل جنوب السودان عن شماله ومنع اندفاع العناصر العربية المسلمة؛ نحا البريطانيون إلى إدارة جنوب السودان كجزء مستقل عن باقي السودان، وذلك بإطلاق المبشرين وتأييد نشر المسيحية(١٩). كما قامت بريطانيا عام ١٩١٧ بتكوين قوة عسكرية جنوبية سميت بـ "القوات الاستوائية"، كما اتخذت السلطة البريطانية تدابير مهمة، منها قانون ١٩١٨ الذي أنهى عطلة الاحد الرسمية بالجنوب، واعتبار الانجليزية اللغة الرسمية في التواصل والمخاطبات الإدارية(٢٠). واقرت هذه السلطة قرارات تؤدي لتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب؛ عن طريق سياسة الأقاليم المقفولة، وإثارة الجنوبيين بعواطف التمايز عن الشمال(٢١). وشرعت قانون الجوازات والتصاريح عام١٩٢٢ والذي أعطى الحاكم العام سيطرة واسعة في موضوع حرية التنقل بين الشمال والجنوب، والحركة التجارية. وانتهجت السلطة البريطانية عام ١٩٢٤ سياسة شديدة لفصل الجنوب عن الشمال، تمثلت في تقرير اللورد "ملنر" الذي دعا لإبعاد النفوذ الاسلامي عن الجنوب، وانفصال الجنوب "السود" عن الشمال" العرب" ووصله مع بعض الدول في "افريقيا الوسطى"(٢٢).

٢. **سوء إدارة التعددية المجتمعية بعد الاستقلال:** حصد السودان بعد الاستقلال ومازال يحصد الميراث الثقيل للسياسة البريطانية داخل بلده(٢٣). ويلاحظ لم يؤيد نواب الجنوب إعلان الاستقلال، إلا عندما قرر مجلس النواب في عام ١٩٥٥ أن تعطى الأهمية اللازمة لمطالب النواب الجنوبيين، بإدارة فدرالية للجنوب، وقد وافق الشماليون على الطلب، غير أنهم لم يلتزموا به؛ إذ رفضت أحزاب الشمال هذه الفدرالية. وفي عام

١٩٥٦ تكونت حكومة "اسماعيل الازهري" التي تناست ونقضت وعودها للجنوبيين لاسيما بموضوع سودنة الوظائف؛ إذ أعطي الجنوبيين "ستة" وظائف فقط من مجموع" ثمانمائة وظيفة"(٢٤).

كما لم يهتم قادة احزاب الشمال لمطالب الجنوب في الفدرالية عند صياغة دستور البلاد، بعدما طبقت المركزية التي احكمت فيها العاصمة الخرطوم سيطرتها، مما أدى الى أن تكون السلطة والثروة متركزة وسط البلاد، وهمشت اطراف السودان التي عانت الفقر والجهل[٢٥].

سيطر الجيش على السلطة بقيادة الفريق "إبراهيم عبود" في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٥٨، وكون حكومة سلكت سياسة نشر اللغة العربية في الجنوب؛ لتكون لغة المخاطبة، فضلاً عن قرار اعتماد الجمعة عطلة رسمية في الجنوب عوضاً عن الأحد، وأيضاً ابعد من الجنوب الجمعيات التبشيرية[٢٦].

إن هذا الصدام في الهوية والانتماء دفع بالسودان في فترة الاستقلال لأزمة حقيقية؛ إذ أعلنت النخبة الشمالية ارتباطاً بالانتماء العربي والاسلامي، بينما ركزت النخبة الجنوبية على عروقها الأفريقية غير العربية[٢٧].

انطلقت شرارة الحرب الأهلية في ١٨ آب ١٩٥٥ بمدينة "توريت"، ويُعد هذا التمرد بداية مرحلة النزاعات المسلحة بين الشمال والجنوب؛ إذ شهد السودان بعد ذلك حركات تمرد عدة ضد الحكومة المركزية، وتشكلت منظمة "أنيانيا- Nya-Anya" وتعني "سم الافعى"، وتنسب لقبيلة "المادي" التي يرجع لها "جوزيف لاقو" زعيم ومؤسس المنظمة. وبعد أن نظمت وسلحت نفسها، شنت في عام ١٩٦٢ حرب عصابات شملت أغلبية الجنوب[٢٨].

اندلعت ثورة شعبية أسقطت حكومة "ابراهيم عبود"، وتم التغيير إلى النظام المدني بقيادة "سر الختم خليفة" عام ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٩، الذي عين وزير للداخلية من الجنوب، وهو ما مثل إشارة جيدة حفزت على الشروع بحوار وانفتاح بين الشمال والجنوب، ثم تألفت حكومات ائتلافية برئاسة "محمد أحمد محجوب" وثانية برئاسة "الصادق المهدي"، وأخفقت كلها في حسم معضلة الجنوب[٢٩]. وهو ما أفضى للاستيلاء على السلطة من جانب العقيد "جعفر النميري"، والذي أعلن في ٩ حزيران عام ١٩٦٩ أن سياسة إدارته ستقوم على إعطاء الجنوبيين "حكماً ذاتياً" ضمن السودان الموحد[٣٠].

وفي عام ١٩٧٢ وقعت الحكومة السودانية اتفاقا مع المعارضة المسلحة الجنوبية، والتي انهت حرباً استمرت ١٧ عاماً، وبحسب الاتفاقية منح الجنوب حكماً ذاتياً، وأصبح متحداً في مديرياته الثلاثة[٣١]. إلا أن "جعفر النميري" خرق الاتفاقية في أيار عام ١٩٨٣؛ وذلك بقيامه بتجزئة الاقليم الجنوبي لوحدات إدارية لم يتم الاتفاق عليها سابقاً[٣٢]. وفي العام نفسه أصدرت قوانين أيلول "ذات التوجه الإسلامي"[٣٣]. ونتيجة لتمرد احدى الكتائب العسكرية في الجنوب؛ أنتدب "النميري" العقيد "جون قرنق" الضابط بالجيش السوداني آنذاك، للتباحث مع الكتيبة المتمردة، غير أنه بدلاً من إطفاء التمرد تضامن معه، وكون "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، والذي يعد الجيش الشعبي ذراعها المسلح[٣٤]. وفي ٣١ تموز عام ١٩٨٣ أصدر إعلاناً بأهداف الحركة، والهدف الرئيسِ بناء سودان جديد[٣٥]. ولتستأنف الحرب مرة ثانية في عام ١٩٨٣، وبقيت حتى عام ٢٠٠٥[٣٦].

أسقطت القوات المسلحة "النميري" في ٦ نيسان عام ١٩٨٥، واستلم السلطة المشير "عبدالرحمن سوار الذهب"، وقد وعد بنقل السلطة إلى حكومة مدنية بعد عام، ثم تسلم "الصادق المهدي" رئاسة الحكومة بعد إجراء انتخابات في عام ١٩٨٦، ووعد بإبطال قوانين الشريعة الاسلامية، لكنه تراجع، في حين أستمرت الهجمات من "الحركة الشعبية لتحرير السودان"[٣٧].

وفي عام ١٩٨٩ نُفذَ انقلاب أسقط حكومة" الصادق المهدي"، وسيطر العسكر على السلطة بقيادة "عمر حسن البشير" بالتعاون مع الجبهة الاسلامية، وكان سبب الانقلاب إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وقد بدا أن توجه تلك الحكومة سلمي، غير أنها سرعان ما كشفت عن الوجه الحقيقي لميولها الإسلامية، ورفض الجنوبيون هذه السياسة، وأتضح ذلك في تصاعد الهجمات النوعية للحركة الشعبية بالجنوب[٣٨].

وبهذا فإن الحكومات السودانية المتناوبة سواءً أكانت "مدنية أم عسكرية"، لم ترى في مطالب الجنوبيين، على أنها مطالب اجتماعية تحتاج لواقعية وجدية في التعامل معها؛ بل عدتها مطالب لمجاميع متمردة يجب القضاء عليها[٣٩].

٣. **الدعم الخارجي للتمرد الجنوبي:** أتصفت الحرب الأهلية السودانية منذ انطلاقها بطابعها الخارجي، إذ تجاوزت حدود ترابها الوطني؛ بسبب تعدد المشتركين فيها إقليميا ودولياً(٤٠).

ونشأت وتربت حركة التمرد في أثيوبيا؛ فمعسكر "بلفام" هو المعسكر الأساسي للحركة، كما أنها حليف تاريخي لـ"جون قرنق"[٤١]. ومنذ عام ١٩٨٣ بدأت أثيوبيا مساندتها "للحركة الشعبية لتحرير السودان" في عهد الرئيس السابق "منغستو"، الذي كان معادياً للرئيس "النميري"؛ بسبب تقديمه الدعم للحركات الانفصالية الارتيرية في "التيجر"[٤٢].

واحتفظت "أوغندا" بعلاقاتها المضطربة مع الحكومة السودانية؛ بسبب دعمها المتواصل لجيش الحركة طيلة منتصف التسعينيات، إذ في شمال "أوغندا" تتواجد قوات الجيش الشعبي[٤٣]. وقد حصل "قرنق" من حكومة "كمبالا" على العديد من عناصر الدعم العسكري واللوجستي؛ لإرهاق السودان التي تدعم المعارضة الأوغندية[٤٤]. أما "كينيا" فاستقبلت المكاتب السياسية الأساسية للحركة[٤٥]، ومثلت محور التنظيم والارتباط بين المتمردين والجبهات المساندة لهم، فضلاً عن تقديم المساعدة لهم[٤٦].

كما أن إسرائيل" فقد قامت بدور حاسم في مناصرة الحركة الانفصالية وتمكينها من المواجهة والسيطرة العسكرية، إذ شرعت في عام ١٩٦٣ في الاتصال بحركة التمرد في الجنوب، وفي السفارات الإسرائيلية، في "أوغندا، وأثيوبيا، وتشاد، والكونغو، وكينيا"، اجتمع العديد من القادة والناشطين السودانيين الجنوبيين [٤٧]. وعند تبلور حركة التمرد بدأت اسرائيل بأمدادها بالسلاح[٤٨]، وتضمن ذلك أسلحة للمشاة، ومدفعية ميدان، وأسلحة مضادة للدبابات[٤٩]، كما بعثت قسم من خبرائها لرسم الخطط والمشاركة في القتال لمساندة الحركات المتمردة[٥٠].

أما الولايات المتحدة فقد انحازت في هذه الحرب إلى صف المتمردين، ومنحتهم المساعدة[٥١]. ومنذ عام ١٩٩٢ قامت إدارة "كلينتون" بزيادة سياسة الدعم لحركة التمرد؛ لتشجيعها على مجابهة الحكومة

السودانية[٥٢]. وعندما جاءت إدارة "جورج بوش" أصدر "الكونغرس" الأمريكي في ٢١ حزيران عام ٢٠٠١ مشروع "السلام السوداني"، والذي أعطى اعتماد للحكومة الأمريكية لتقديم ١٠ مليون دولار إلى "الجيش الشعبي لتحرير السودان" كمعونات غير قتالية[٥٣].

المطلب الثالث: تسوية قضية جنوب السودان

بات السلام حاجة ماسة، وأقتنع بهذا الجنوبيين قبل الشماليين؛ ولأجل وقف المأساة والخروج من الحرب تهافتت الخطى نحو ذلك[٥٤]. ولغرض التوصل لحل سلمي حصل اجتماع بين الحركة الشعبية بقيادة "جون قرنق" والرئيس السوداني السابق "عمر حسن البشير" في ضاحية "ماشاكوس" "بكينيا"[٥٥]. وفي ٢٠ تموز عام ٢٠٠٢ وقع الطرفان "برتوكول ماشاكوس"، الذي منح للجنوب حكماً ذاتياً لمدة انتقالية أمدها ٦ سنوات، وحق تقرير المصير، وفرصة للجنوبيين كي يفكروا في موضوع الانفصال[٥٦].

وفي ٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٥، وبعد مفاوضات قادها رؤساء دول من إرتيريا، وإثيوبيا، وأوغندا، وكينيا، توسطت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، منهية بذلك الحرب بين الطرفين[٥٧].

وتعد اتفاقية السلام الشامل "نيفاشا" التي وقعت في "نيروبي" "كينيا"، حصيلة تراكمية من المفاوضات العسيرة، بين الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية لتحرير السودان" [٥٨]. وتمثل البنود الآتية أبرز ما تضمنته:

١. **حق تقرير المصير للجنوبيين:** نص "إتفاق السلام" على ممارسة جنوب السودان "لحق تقرير المصير"، في نهاية الفترة الانتقالية، ومدتها ٦سنوات، لاختيار ما إذا كان يرغب بالانفصال عن البلاد أو لا (٥٩).

٢. **تقاسم السلطة:** أكد الاتفاق تشكيل حكومة وطنية، تتألف من الحزب الوطني الحاكم و"الحركة الشعبية لتحرير السودان"، ضمن نظام لامركزي الإدارة، كما تألف الحركة إدارة لديها بحكم شبه ذاتي في الجنوب. وأشار الاتفاق أن يكون الرئيس من الشمال، ونائبة الأول يكون زعيم "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، وبهذا بقي "عمر البشير" رئيساً للسودان، وأصبح "جون قرنق" النائب الأول للرئيس(٦٠).

٣. **تقاسم الثروة:** أحتوى هذا البرتوكول على أسس الاقتسام المنصف للثروة، وتضمن موضوع ترتيب موارد البترول، وأجمع الطرفان على تعيين نسبة لا تقل عن ٢% من عوائد البترول للولايات التي تنتج النفط، وتعيين ٤٩% من إيراد البترول لحكومة جنوب السودان، بينما تخصص الـ٤٩% المتبقية للحكومة الوطنية (٦١).

٤. **اتفاق الترتيبات العسكرية:** اعترف البرتوكول بالجيش الشعبي كجيش وطني يعامل بشكل متساوٍ بالقوات المسلحة السودانية، وأكد الاتفاق انسحاب القوات الحكومية من الجنوب تحت إشراف دولي، في حين ينسحب عناصر "الجيش الشعبي" من "جبال النوابة" و"النيل الأزرق"، على أن تقوم مقامهم عناصر مشتركة من الجيشين متكونة من ٣٩ الف عنصر(٦٢).

٥. **برتوكول "آبيي" والمناطق المهمشة:** أبرمت الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية" اتفاقاً لإنهاء النزاع بين الشمال والجنوب بخصوص منطقة "آبيي"، وبموجبه يمارس سكان "آبيي" استفتاءً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية؛ وذلك أما للإبقاء على الترتيب الإداري الخاص مع الشمال، أو الالتحاق بإقليم "بحر الغزال" في الجنوب(٦٣). كما أوضح الاتفاق على أن يكون لـ"جبال النوبة" وولاية "النيل الأزرق" وهما مناطق تلامس بين الشمال والجنوب، حكومتان يتولى كلاً منهما حاكم بشكل دوري، ويكون الحاكم في أحدى الولايتين من الحكومة السودانية "الشمالية"، بينما يكون من "الحركة الشعبية" في الولاية الأخرى(٦٤).

وصل "قرنق" للقصر الرئاسي عقب إبرام الاتفاقية بصفته النائب الأول لرئيس الجمهورية، ولم يبقَ فيه إلا ٢١ يوماً، إذ توفي في ٣١ تموز عام ٢٠٠٥ بحادث تحطم الطائرة الأوغندية، في أدغال "جنوب السودان" وهو في طريقه إلى مدينة "نيوسايت"[٦٥]. وبوفاة "قرنق" أضحى "سلفا كير ميارديت" رئيساً للحركة الشعبية ورئيس الإقليم الجنوبي والنائب الأول لرئيس الجمهورية[٦٦].

ومقابل هيمنة الانتماءات الضيقة على الولاء الوطني، وانعدام أي مشروع قومي "جامع"؛ ليس من المستغرب أن ترتفع مطالب القوى الفعالة في الجنوب بإنشاء دولة منفصلة، وهو ما تحقق في استفتاء التاسع من كانون الثاني عام ٢٠١١، الذي أفصحت نتيجته عن "٩٨%"، وهي نزعة قوية للجنوب للانسلاخ عن الشمال[٦٧]. وعقب الاستفتاء، أقرت حكومة السودان في ٩ تموز عام٢٠١١ بحق الجنوب في الاستقلال، وابتدأت التحركات العملية لإنجاز الانفصال[٦٨]. وأستقل الجنوب عن "السودان" رسمياً تحت أسم "جمهورية جنوب السودان"، وصارت العضو الـ٤٥ في منظمة الاتحاد الافريقي والدولة الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة، واعترف المجتمع الدولي بها[٦٩]. وتحولت الحركة إلى حزب سياسي، وتبوأت السلطة في الدولة، وأضحى "سلفا كير" رئيساً للبلاد[٧٠].

المبحث الثاني: القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان

عقب انفصال الجنوب عن السودان، لم يكن سهلاً حل جميع المتعلقات بين البلدين؛ إذ أن العديد من المواضيع والمسائل الأمنية، والسياسية، والاقتصادية ظلت معلقة بينهما، التي لم تحل نهائياً في اتفاقية السلام، أو تم تأجيلها لحلها مستقبلاً، بالرغم من حدوث اشارات للتقارب بينهما بشكل مبادرات لحل هذه القضايا[٧١]. ولهذا يحاول هذا المبحث التركيز على أبرز هذه القضايا الشائكة، الذي تم تقسيمه على ثلاثة مطالب وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: القضايا السياسية والأمنية:

تتمثل هذه القضايا بالنزاعات الحدودية، والمشاكل الأمنية، وقضية ازدواج الهوية، وسيتم تناول كل قضية وفق الآتي:

١. **قضية الحدود:** تعد المشكلة الحدودية بين شطري السودان، من المشاكل المعقدة ذات أبعاد متنوعة سياسية واقتصادية واجتماعية، التي تشكل حاجزاً بوجه تطلعات السودان وجنوب السودان، ومن الصعوبة حلها في الأمدين القريب والمتوسط؛ لشدة تعقيدها، والابتعاد في وجهات النظر بين قسمي السودان، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية(٧٢).

مع بيان فصل جنوب السودان، تبدلت الخطوط الإدارية حالاً إلى حدود عازلة بين بلدين، وصارت تعبر عن حقائق سيادية وميل قومي، وتحولت المسألة فجأة إلى صراع خلاف إقليمي وتوترات بين دولتين(٧٣). وتمتد الحدود بين الدولتين على مسافة ٢٠١٠ كم، وقد عينت اتفاقية عام ٢٠٠٥ الخط الحدودي بالتعويل على حدود عام ١٩٥٦؛ غير أنها لم تتمكن من إنهاء النزاعات حول ترسيم الحدود بين البلدين(٧٤).

وثمة بضع مناطق أختلف الجانبان بشأنها وهي: "آبيي، كاكا التجارية، حفرة النحاس، سماحة، جودة، المقينص، وهجليج"، كونها ذات مكانة استراتيجية(٧٥). وأن القشة التي قصمت ظهر البعير تجلت في عائدية منطقة "آبيي" معقل قبيلة "الدينكا"، التي تمتاز بغناها النفطي، إذ تنتج ٥٠٠ الف برميل، بما يقدر ٢٥% من نفط السودان، كما تقيم قبيلة "المسيرية" العربية في هذه المنطقة(٧٦).

ولاشك أن قضية الحدود، لا تقتصر على مسألة السيطرة الإقليمية وملكية الموارد الطبيعية فقط، إذ إن مسألة سبل عيش سكان المناطق الحدودية مارست دوراً مهما، وشاب هذه القضية بعض الغموض بسبب الترابط المحلي والادعاء بأن سكان السودان وجنوب السودان بحاجة إلى الوصول إلى الأراضي على جانبي الحدود؛ إذ يعتمد رعاة ماشية المسيرية، والرزيقات في السودان بشكل كبير على الوصول إلى المراعي في موسم الجفاف في جنوب السودان، بينما لا يوجد اعتماد مماثل على أراضي شمال السودان بين المزارعين والرعاة في جنوب السودان(٧٧).

ومنحت "آبيي" ترتيباً إدارياً خاصاً بمقتضى اتفاقية السلام الشامل، إذ يتمتع سكانها بموجبه بحق المواطنة الثنائية في ولايتي "غرب كردفان" و "بحر الغزال"، وأشارت الاتفاقية بإدلاء سكان "آبيي" بأصواتهم في نهاية المدة الانتقالية، للاختيار بين ترتيبها الإداري كجزء من شمال السودان، أو الانضمام لإقليم "بحر الغزال"(٧٨). ونصت الاتفاقية على تأليف لجنة حدود "آبيي" للقيام بتعيين سكن قبيلة "دينكا-نقوك" التي تم تحويلها في عام ١٩٠٥ إلى دائرة "كردفان". واختلف الجانبان على قبول بيان لجنة حدود "آبيي"؛ إذ رفض من المؤتمر الوطني وقبيلة "المسيرية"، في حين وافقت عليه الحركة الشعبية وقبيلة "دينكا نقوك"(٧٩). لكن استفتاء "آبيي" تم تأجيله؛ بداعي الخلاف حول اعتبار "المسيرية" من سكان المنطقة، على أمل أن يتم في المرحلة الانتقالية المُهيئة للانفصال، لكن إرجاء الاستفتاء لم يعطل الصدامات بين قبائل "المسيرية" وميليشات "الحركة الشعبية"(٨٠). وتؤكد قبائل "المسيرية" بأنها ستلجأ للسلاح، إذا لم يتم التجاوب مع طلبها المتعلق بحق التصويت لغرض تحديد عائدية "أبيي" الإدارية(٨١).

أُحيل ملف "آبيي" إلى "محكمة الدائمة للتحكيم" في لاهاي، وكان قرارها النهائي في ٢٢ تموز عام ٢٠٠٩ بالنص على عائدية "آبيي" للجنوب، لكن المحكمة قللت مساحة "آبيي"، وأبعدت منها مناطق البترول، وبهذا أعيدت حقول "هجليج" و"بامبو" للسودان، بما يعني حرمان الجنوب ٥٠% من إيرادات النفط من هذه الحقول(٨٢).

أقدمت "جنوب السودان" في ١٠ نيسان عام ٢٠١٢ على احتلال منطقة "هجليج"، وبقيت ١٠ أيام تحت سيطرتها، ثم أستعادها الجيش السوداني عبر قتال عنيف(٨٣).

وعلى الرغم من الاعتراف دستورياً بأن كل من "النيل الأزرق" و"جنوب كردفان" تابعان لشمال السودان غير أنهما منحا المشورة الشعبية كحق(٨٤). وبهذا فقد اختلف الجانبان؛ ففيما نظرت السودان للمشورة الشعبية على أنها مجرد استطلاع رأي غير ملزم، باعتبارهما تتبعان الشمال جغرافياً، بالمقابل فإن "الحركة الشعبية لتحرير السودان" على خلاف ذلك؛ تروج في أن المشورة الشعبية تعني إعطاء مواطني الولايتين حق المطالبة بتقرير مصيرهم(٨٥).

وقد فشلت اتفاقية السلام الشامل الموقعة في عام ٢٠٠٥، في حل مشكلة تهميش المناطق الطرفية في السودان، ولا سيما ما يسمى "المناطق الثلاث"، وهي:"آبيي، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق"، وتقع هذه المناطق الثلاث في موقع استراتيجي على طول الحدود الشمالية– الجنوبية المضطربة، وتمتلك موارد طبيعية هائلة بما في ذلك النفط. ولطالما اعتبر إيجاد حلول للمناطق المتنازع عليها أمراً بالغ الأهمية لاستقرار البلدين(٨٦).

٢. **القضية الأمنية:** نص ميثاق التعاون بألا تؤوي أي دولة متمردين مسلحين لأي دولة أخرى، لكن لم ينقضِ زمناً طويلاً حتى شرعت الدولتان تتبادلان الاتهامات(٨٧). إذ إن عدم الانسجام من حكومة "جنوب السودان" مع النظام السوداني(٨٨)؛ أسفر عن نكسة بالعلاقة بينهما، وأصبح هناك إتهام متبادل بدعم ميليشيات معادية وتسليحها؛ لغرض تقويض كل واحدة استقرار الثانية(٨٩).

أقدمت "الحركة الشعبية" على دعم الحركات المتمردة في أقاليم السودان؛ لزعزعة السودان وتجزئة وحدته، مثل الحركة المتمردة في إقليم "دارفور"(٩٠). فالكثير من قادتها كانوا متواجدين بالجنوب، وفي صدارتهم قيادة حركة "العدل والمساواة"(٩١). وتفتخر الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي الجهة المسيطرة على الحكم في جنوب السودان، بتحالف اقليمي مع حركة العدل والمساواة، المتمردة في دارفور وكردفان شمال السودان(٩٢).

رفعت السودان في آب عام ٢٠١١ شكوى رسمية إلى مجلس الأمن، تؤكد انتهاك "جنوب السودان" لاتفاقية السلام، بمساعدتها للعناصر المتمردة في "جنوب كردفان" وتزويدهم بالذخيرة الحربية، والمساندة اللوجستية، ثم قدمت إلى مجلس الأمن شكوى أخرى في٦ تشرين الثاني عام ٢٠١١ متهمة "جوبا" بتزويد مقاتلي "الحركة الشعبية– قطاع الشمال" في "دارفور "و"النيل الأزرق" بالصواريخ المضادة للطائرات والذخائر. وفي الوقت نفسه نبه الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" على مساعدة عناصر "الحركة الشعبية– قطاع الشمال"، وأتهم "جوبا" بالخيانة والغدر(٩٣).

انزلق جنوب السودان في حرب أهلية خاصة به، في ١٥ كانون الأول عام ٢٠١٣، حينما اشتعل صراع سياسي محتدم بين الرئيس "سلفا كير ميارديت"، ونائبه "رياك مشار" ونخب أخرى على السلطة في البلاد، وقيادة الحزب الحاكم، والحركة الشعبية لتحرير السودان، لتشعل شرارة القتال في العاصمة "جوبا" ومدن أخرى، وسط مزاعم بمحاولة تدبير انقلاب ضد "سلفا كير" من نائبة، وسرعان ما تحول القتال إلى صراع قبلي وفصائلي في جميع أنحاء البلاد. ثم وافق الطرفان على اتفاقية للسلام عام ٢٠١٥ تتضمن

إعادة العمل بتقاسم السلطة. ولكن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً لينهار ويتجدد القتال في عام ٢٠١٦[٩٤]. وأكدت حكومة الجنوب وجود أيادي سودانية في تسليح المتمردين؛ إذ أتهم القائد السابق لجيش الجنوب "جيمس هوث ماي" السودان بضلوعها بتسليح المتمردين[٩٥].

ونظراً لاستمرار الشك والعداء بين السودان وجنوب السودان، فقد قامت الحكومة السودانية بدعم قوات "مشار" المعارضة، لكون جنوب السودان تستضيف جماعات متمردة سودانية، ومنها "حركة العدل والمساواة"، والحركة الشعبية لتحرير السودان– الشمال، التي توحدت تحت لواء الجبهة الثورية السودانية، وهو ما يوضح طبيعة الصراع بين الجارين[٩٦].

أدت الحرب الجديدة في جنوب السودان، التي أسفرت بالفعل عن مقتل ما لا يقل عن ٥٠ الف وتشريد ما يقارب من مليوني شخص، لعرقلة التقارب بين السودان وجنوب السودان، الذي لم يمضي عليه سوى بضعة أشهر؛ إذ بينما لا تزال السودان حريصة على تحسين علاقاتها مع جنوب السودان، قامت باللعب على كلا الجانبين من خلال تقديم الدعم المتزامن للمعارضة المسلحة في جنوب السودان، وهو ما خلق توتر جديد بين الدولتين[٩٧].

انطلقت احتجاجات شعبية في عدة مدن سودانية في ١٩ كانون الأول عام ٢٠١٨، بسبب تردي الأوضاع المعاشية وارتفاع الأسعار، وبعد أربعة أشهر، في ١١ نيسان عام ٢٠١٩، أطيح بالرئيس السوداني "عمر حسن البشير" بانقلاب عسكري، ومنذ ذلك الحين شهدت البلاد عملية انتقال سياسي سيطرت فيه القوات المسلحة على السلطة[٩٨].

اندلعت الحرب الأهلية في السودان في ١٥ نيسان عام ٢٠٢٣، بين حليفين سابقين، القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، نشأ هذا الصراع منذ إقالة "البشير" من السلطة من قبل حلفائه العسكريين، كان الاتفاق بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير المعارضة على أنشاء حكومة انتقالية لمدة ثلاث سنوات قبل اجراء انتخابات ديمقراطية، ومع ذلك تعثرت عملية الانتقال السياسي في السودان؛ بسبب عجز القوى الرئيسة السودانية على الاتفاق، فضلاً عن الخلاف بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بشأن دمج الأخيرة في القوات المسلحة السودانية، ليتسبب كل ذلك باشتعال الحرب[٩٩].

وشاع التوتر في العلاقة بين السودان وجنوب السودان، ليبلغ ذروته أثناء الأزمة؛ عندما استقبلت جنوب السودان قيادياً من الدعم السريع في ١٩ أيار عام ٢٠٢٣، وهو ما جعل وزارة الخارجية السودانية تقدم مذكرة احتجاجية رسمية إلى حكومة جنوب السودان، وهو ما يوضح الانعكاس على جنوب السودان؛ إذ من المحتمل أن تتدهور العلاقة بين السودان وجنوب السودان إذ استمرت الأزمة؛ لانحياز جنوب السودان إلى قوات الدعم السريع[١٠٠].

ويحظى موقف "الدعم السريع" بمساندة من قبل عدد من القادة في الحركة الشعبية ومسؤولين في جنوب السودان، الأمر الذي يتناقض مع الموقف المعلن من الرئيس "سلفاكير ميارديت". ويحاول نائبه "تعبان دينق"، و كل من "د. ضيو مطوك، ولوكا بيونق، وفرانسيس دينق، ونيال دينق نيال"، ووزير

الخارجية السابق "دينق داو مايبق"، وآخرون، التعامل مع قائد الدعم السريع، والقيام بتقديمه للدوائر الغربية بصفته داعمًا لما سمي بـ"مشروع السودان الجديد"، وحليفًا للحركة الشعبية، وسيحقق كل مطالبها، لا سيما في المسائل الحدودية مثل: أبيي وأقاليم أخرى(١٠١).

٣. **قضية الجنسية:** تبرز مسألة الجنسية كأحد المواضيع المهمة بين البلدين، فاتفاقية "نيفاشا" لم تتناول قضية الجنسية؛ بل أبقتها لحين الاتفاق عليها حسب الدستور والاتفاقيات الدولية(١٠٢). ويلاحظ وجود سودانيون يقطنون مناطق الحدود، وشماليون يسكنون الجنوب، وجنوبيون يسكنون الشمال. والسؤال هنا متعلق بمصير هؤلاء هل يتم الأخذ بقانون الجنسية المزدوجة أم يخيرون لتعيين هويتهم وانتمائهم؟ (١٠٣). وتتراوح أعداد الجنوبيين في السودان المليونين، وبالمقابل هناك الكثير من دولة السودان يعملون في جنوب السودان. ولم يجمع السياسيون على إعطاء الجنسية الثنائية لمواطني البلدين، فأضحوا من البدون(١٠٤).

ولاتزال كيفية تسوية قضية مواطني الدولتين المقيمين في كليهما عالقة، وقد أكدت الاتفاقية بين الجانبين على عدم تغيير جنسية أي شخص خلال فترة اتفاقية السلام الشامل، بصرف النظر عن نتيجة الاستفتاء، ويحق للمواطنين العيش في أي مكان في البلاد، وتبقى حقوقهم على حالها(١٠٥). وهنا ظهر الخلاف بين الشمال والجنوب بشأن المواطنة؛ إذ أوصت "الحركة الشعبية" بمنح مواطني البلدين الجنسية المزدوجة، بما يسمح لمئات الألاف من الجنوبيين القاطنين في الشمال بالبقاء، بينما يعد "المؤتمر الوطني" أن اختيار الجنوبيين للاستقلال يعني رفض المواطنة السودانية، ومن ثم من اللازم حسم مواقفهم، إما بالرحيل أو تأمين المكوث كأجانب(١٠٦).

وأمرت السلطات السودانية الكثير من الجنوبيين القاطنين على أراضيها، بالرحيل نحو جنوب السودان، بعد حظرها الجنسية عنهم؛ لأنهم سيشكلون عبئاً، ولم يكن الجنوب متهيئاً لإيجاد وظائف لهذا العدد من الأفراد(١٠٧). وبعكس حكومة الشمال التي رفضت الجنوبيين، منحت "جنوب السودان" غير مواطنيها حرية التمتع بهويتها والإقامة فيها(١٠٨).

وقرر مجلس الوزراء السوداني في آذار عام ٢٠١٦ التعامل مع الأفراد التابعين لجنوب السودان القاطنين في السودان كأجانب، بخصوص الخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن التأكد من هوية الجنوبيين الساكنين بالسودان، وتطبيق التدابير القانونية ضد كل من ليس لديه جواز سفر و سمة دخول خلال أسبوع. بالمقابل توعد "مايكل مكاوي" وزير الاعلام في جنوب السودان، بالتعامل بالمثل مع الافراد السودانيين المقيمين في جنوب السودان(١٠٩).

فضلاً عن ذلك فإن شبح الحرب الدامية في السودان ربما يدفع الملايين من السودانيين للفرار إلى الجار الجنوبي، "علماً بأنه يوجد في السودان ما يقارب ٨٠٠ الف لاجئ من جنوب السودان، جاؤوا نتيجة للحرب الأهلية التي عصفت بالبلاد من المحتمل رجوعهم في ظل الأزمة السودانية(١١٠).

المطلب الثاني: القضايا الاقتصادية

تتمثل القضايا الاقتصادية بالخلافات حول النفط، والمياه، والديون، وسيتم تناول كل قضية وفق الآتي:

١. **قضية النفط:** مع انفصال جنوب السودان، والاعتراف به سياسياً، بدأ تحدٍ عسير متمثلاً بالحقائق الاقتصادية على الواقع، وما يمكن فعله حيالها. إذ لدى جنوب السودان موارد طبيعية وفيرة، وينتج يومياً ما يقارب نصف مليون برميل من النفط، ولأنه أرض مقفلة؛ يتم تصدير الناتج عن طريق أنابيب ممتدة إلى ضفة البحر الأحمر في شرق دولة السودان [١١١]. ورغم استقلال البلدين إلا أنهما بقيا يعتمدان على بعضهما البعض في قطاع النفط، ونظراً لكون جنوب السودان دولة غير ساحلية، فإنها لا تمتلك سوى منفذ واحد لتصدير نفطها عبر خط أنابيب يمر عبر السودان إلى "بورتسودان" على البحر الأحمر. إذ يأتي ٧٥% من إجمالي إنتاج النفط من مناطق جنوب السودان، بينما تقع البنية التحتية لخط الأنابيب والتكرير والتصدير بأكملها في السودان. وقد تسبب هذا الوضع في خلاف بين البلدين حول استخدام البنية التحتية لخط الأنابيب والتكرير، ورسوم عبور الصادرات [١١٢].

وثمة خلافات بين الجانبين حول الرسوم المقررة لتصدير نفط الجنوب، من خلال خطوط الأنابيب التي تنتهي بموانئ الشمال، ففي حين تنظر جنوب السودان أن الرسوم يجب أن تعادل الرسوم الدولية وهي دولار أو دولارين، ترى السودان أن حيازة الشمال لأنابيب النفط والموانئ والمصافي، تقرر تكلفة أعلى من الرسوم في الظروف العادية[١١٣]. وصرحت حكومة السودان في ٦ كانون الأول عام ٢٠١١ بأن كل حمولات النفط، لن يؤذن لها الخروج من ميناء "بورتسودان"، إلا بعد أن يدفع الجنوب٣٢,٢ دولار على كل برميل نفط كأجور "ترانزيت". وفي ٢٠ كانون الثاني عام ٢٠١٢، تم إيقاف ضخ نفط جنوب السودان عبر الخط الناقل المار بالسودان؛ اعتراضاً على مصادرة السودان ٦ملايين برميل نفط[١١٤].

وتقدمت جنوب السودان بعرض تضمن ٩,١٠ دولاراً على كل برميل، أثناء المباحثات بين الطرفين في "أديس أبابا" في تموز عام ٢٠١٢[١١٥]. ثم أوقف الجنوب تصدير النفط نهائياً، بعد تشبث الشمال بتسعيرة لنقله تفوق ٣٥ دولاراً للبرميل الواحد، وتزايد الوضع تلبداً عقب تكرار فشل المفاوضات الهادفة للتوصل لاتفاق بين الجنوب والشمال. وحدثت حرب اقتصادية، تغللها صدامات مسلحة بين فترة وأخرى؛ إذ أتهم الجنوب الشمال بقصف آبار للنفط، رغم نفي الشمال ذلك[١١٦].

٢. **قضية المياه:** مع ظهور جنوب السودان كدولة، زادت أعداد دول حوض النيل إلى ١١ دولة، إذ يتواجد فيها نحو ٢٠% من حوض النيل، وتتلاقى أغلب روافد النيل الأبيض فيها، كما أضحت دولة منبع؛ حيث يتواجد فيها "بحر الغزال"(١١٧).

ومن الضروري أن يتم التفاوض بين الشمال والجنوب، حول توزيع داخلي لحصة السودان من مياه النيل، بحسب اتفاقية ١٩٥٩[*]، والمقدرة ١٨,٥ مليار م^{٣} سنوياً[١١٨].

لم تعلن جنوب السودان عن سياستها المائية، وممكن أن تتحكم بها عناصر عديدة بعضها داخلي كانعدام الاستقرار، والمشكلات المُعلقة مع دولة الشمال، والبعض الآخر يتعلق بعدم التوصل إلى توافق

محلي بشأن هذه السياسة، واستناداً لذلك فمن المتوقع أن تتأثر الحصة الكلية التي كانت للسودان وأن تنقسم بسبب ذلك [١١٩].

تأزم الموقف كثيراً، وزاد ظرف الاحتقان السياسي، في ضوء الإعلانات الصادرة من "جنوب السودان" في ٢٢ آذار عام ٢٠١٣، بالتبرؤ من اتفاقية عام ١٩٥٩ المتعلقة بالانتفاع الكامل بمياه النيل، والتهديد بالانضمام إلى اتفاقية "عنتيبي"[١٢٠]. وهي الاتفاقية الإطارية التي وقعتها ٦ دول، التي تنقض "الفيتو" لمصر والسودان، ضد تشييد سدود على نهر "النيل" إلا بموافقتها، وسيشكل توقيع جنوب السودان على هذه الاتفاقية القشة التي ستقصم ظهر السودان ومصر؛ إذ سيصبح جنوب السودان الدولة السابعة في الاتفاقية من بلدان حوض النيل الـ١١؛ بسبب الخصومة المستمرة مع السودان[١٢١].

٣. **قضية الديون:** تشكل مسألة الديون المترتبة على السودان، والبالغة ٣٨ مليار دولار أحدى أهم الجوانب العالقة، وتؤجج جدلاً عريضاً بين الجانبين؛ إذ ترى "الحركة الشعبية" أن الحكومة السودانية قد أنفقت مبالغ كبيرة على السلاح، في زمن الحرب الأهلية الثانية(١٢٢)، في حين تسعى السودان أن تتحمل جنوب السودان قسم من الديون؛ لأنها كانت ديون دولة واحدة، ومن ثم فإنه بعد الانفصال يقع على كل دولة قدر محدد من الديون، وتتم عملية توزيعها إما استناداً لنسبة السكان، أو المساحة، أو قياساً لمشاريع التنمية في كل بلد(١٢٣).

المطلب الثالث: واقع التقارب في العلاقة بين السودان وجنوب السودان

على الرغم من بقاء القضايا الخلافية الشائكة والتوتر بين السودان وجنوب السودان، إلا أنه يلاحظ حدوث بعض مؤشرات التقارب في السنوات الأخيرة، التي كانت تخفف من ذلك التوتر في العلاقة بين الدولتين. وسيتم استعراض أهم الك المؤشرات فيما يأتي:

يلاحظ أنه منذ منتصف عام ٢٠١٣، اصبح اهتمام السودان باستقرار جنوب السودان أكبر من أي وقت مضى، وقد دعم الرئيس السوداني السابق" عمر البشير" رئيس جنوب السودان "سلفا كير مياردیت" علناً[١٢٤].

قامت كل من السودان وجنوب السودان، بالتوقيع في العاصمة الأثيوبية "أديس أبابا" يوم ١٣ آذار عام ٢٠١٥، على مصفوفة تنفيذ التسويات الأمنية، التي نصت على الانسحاب العاجل لقوات البلدين مسافة "١٠" كم جنوب وشمال خط الصفر الذي اتفق عليه، لتكوين المنطقة العازلة المنزوعة السلاح بين الدولتين[١٢٥]. كما أكد الاتفاق أهمية رسم الحدود وتعيين الخط الصفري، وأصدر رئيس جنوب السودان "سلفاكير مياردیت" في ٢٧ كانون الثاني عام ٢٠١٦، أوامره للجيش بالانسحاب العاجل إلى مسافة ٥ أميال من الحدود مع الشمال، لكن الفرقاء فشلوا في تعيين الخط الصفري، ثم أمر الرئيس السوداني السابق "عمر البشير" في٢٩ كانون الثاني عام ٢٠١٦ بفتح الحدود، عقب اشارات إيجابية صدرت من رئيس جنوب السودان، بعد أن أوضح الأخير جاهزيته للتطبيع التام وتنشيط اللجان المشتركة، لكن على الرغم من ذلك بقي موضوع الحدود غير ثابت[١٢٦].

وتم إبرام اتفاق في مدينة "جوبا في شباط عام ٢٠١٦، قبلت بموجبه السودان إعادة العمل بحقول الوحدة النفطية بالجنوب، التي تعطلت بسبب الحرب بالجنوب، كما وافقت على طلب "جنوب السودان" بدراسة تخفيض رسوم عبور بترول الجنوب، بعد تدهور سعره عالمياً. وصدرت من حكومة الجنوب بعض المؤشرات التي تدل على أنها بصدد التضييق على حركات الشمال المسلحة(١٢٧).

كما أعلن الطرفان بحث ترسيم الحدود في تشرين الثاني عام ٢٠١٧، وتم الاتفاق على تواصل اللقاءات المشتركة، وإحالة تقرير شامل، تمهيداً للمباشرة بعملية تعيين الحدود(١٢٨).

وأخذت السياسة السودانية بالتغيير بعد أن أوجد التغيير السياسي في السودان فرصاً لترميم العلاقة مع جنوب السودان، وصرح "سلفاكير ميارديت" رئيس جنوب السودان: "لقد أدركنا الآن أن الجلوس للتفاوض هو الحل للمشكلات، وليس براميل الأسلحة". ويدل تطور العلاقات إلى عودة مسألة النفط إلى طاولة المباحثات، إذ ناقش" عبدالله حمدوك" رئيس الوزراء السوداني الجديد في زيارته الأولى لجنوب السودان في أيلول عام ٢٠١٩، مذكرة تفاهم مستقبلية مع المسؤولين في جنوب السودان للتباحث حول تكاليف النفط، وحرية الانتقال بين الدولتين(١٢٩).

وفي٢٣ تشرين الأول عام ٢٠١٩ أعلن السودان وجنوب السودان، اتفاقاً أولياً على مسألة ترسيم الحدود بينهما، وتم التوقيع بالأحرف الأولى على التقرير الختامي، الذي صاغته لجنة تعيين الحدود المشتركة في "الخرطوم"(١٣٠).

وفي ٢ تشرين الأول عام ٢٠٢٠ وقع السودان ميثاق سلام مع مجاميع سودانية متمردة، من أجل إنهاء أعوام من النزاعات المسلحة في "دارفور" و"جنوب كردفان" و"جنوب النيل الأزرق"، وتم التوقيع في "جوبا"، وحضر وزراء وقادة دول مجاورة هذه المراسيم، فضلاً عن "سلفاكير ميارديت"، الذي أدت بلاده دور الوسيط بين الفرقاء السودانيين(١٣١).

وحالياً يمر كل من السودان وجنوب السودان بوضع كارثي، إذ يعاني شعبا البلدين من كارثة إنسانية، بانتشار المجاعة في مناطق عدة، مما ينذر باضطرابات مجتمعية، وفي الحالات القصوى، بالانهيار. ويمزق السودان حرب أهلية تبدو مدمرة ومستعصية على الحل، في حين أصبح جنوب السودان أرضاً بائسة جراء الاقتتال الداخلي. وحينما انفصل الجنوب، تعهد القادة في الخرطوم وجوبا بالعمل معاً لتحقيق "دولتين قابلتين للبقاء"، وتلبي الاحتياجات الأساسية للشعب وتطلعاته الأساسية. وإذا لم يتحقق هذا الوعد، لن تكون هناك حكومات شرعية في الدولتين، ولم تحل القضايا الشائكة المختلف عليها بينهما(١٣٢).

وتلفت تقارير غربية إلى أن كثيراً من الجنوبيين يقولون بأنهم لو كانوا يعلمون أن هكذا سيكون مصير الدولة لما انفصلوا عن الشمال، وأعربت عن ذلك البعض من القيادات الجنوبية، فقد جاء على لسان المتحدث الرسمي باسم "المجلس الانتقالي للثوار في جنوب السودان" اللواء "محمد شول الأحمر": "إن جنوب السودان أستعجل تقرير مصيره والانفصال" (١٣٣).

المبحث الثالث: مشاهد مستقبلية للعلاقة بين السودان وجنوب السودان

بعد أن تم التطرق للتطور التاريخي لقضية جنوب السودان، والأسباب التي أدت إلى انفصال الجنوب عن الدولة الأم. ثم تناول أهم القضايا الخلافية التي بقيت محل جدل بين الطرفين ولم تحل بموجب اتفاقية التسوية السلمية، التي مازالت تراوح مكانها، ولم تحسم بشكل نهائي، مع تعقد المشهد بحصول تطورات أمنية كبيرة في الدولتين، أهمها الحروب الأهلية، وعدم الاستقرار الأمني. ومع وجود مؤشرات حدثت في السنوات الأخيرة تدل على نوع من التقارب بينهما، بالرغم من استمرار التوتر والخلاف. ولهذا ووفق المعطيات المتوفرة للعلاقة بين السودان وجنوب السودان، يمكن تحديد ثلاثة مشاهد مستقبلية ممكن أن تؤول إليها العلاقة بينهما ووفق الآتي:

المطلب الأول: مشهد تجدد الحرب بين الدولتين

في ضوء عدم توصل السودان وجنوب السودان، لحل نهائي وجذري للقضايا الخلافية، وبقائها كقنابل موقوتة، مرشحة للانفجار في أي وقت؛ فإن عودة الصراع والحرب بينهما أمر لا يمكن استبعاده. وفي هذه المرة فإن الحرب إن عادت ستكون مختلفة؛ كونها ستكون حرب دولية بين دولتين وليست حرب أهلية، كما حدثت السابق. وذلك على ضوء الاتهامات والتهديد والوعيد بين البلدين، وهذا ما يرجح تردي العلاقة بينهما نحو التصعيد.

فقضية الحدود التي لم تحل بشكل نهائي تبقى موضوعاً أساسياً ومحورياً ومحركاً لتأزيم العلاقة بين الدولتين في أي وقت. إذ إن التحركات العسكرية المتبادلة على الحدود بين السودان وجنوب السودان، وتبادل إطلاق النار والهجمات المتبادلة بين الحين والآخر، ولاسيما في آبيي ومناطق حقول النفط الحدودية المتنازع عليها، تنذر جميعها بإطلاق شرارة حرب جديدة. إذا إن السودان ومع التغييرات التي حصلت فيه والتطورات الأمنية، لاتزال تتمسك بهذه المناطق الحدودية المهمة، وذلك بعد خسارة نسبة كبيرة من الموارد النفطية بعد انفصال الجنوب، في حين أن الاخير يتمسك بهذه المناطق أيضاً؛ من أجل تعظيم مكاسبه، كورقة ضغط لتضييق الخناق على اقتصاد السودان، الذي يعاني أصلاً من تدهور كبير بعد الانفصال.

أما القضية الأمنية فلا تقل خطورة، فكل دولة تمارس حرب بالوكالة على أراضي الدولة الاخرى، كوسيلة أو ورقة ضغط، وفي ضوء الاتهامات المتبادلة بين الدولتين بدعم الجماعات المتمردة ضد الأخرى سياسياً وعسكرياً ولوجستياً، وهو ما ينذر بانفجار الوضع بين الدولتين.

وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى لاسيما النفط والديون، وذلك بسبب إصرار السودان على استغلال البنى التحتية المهمة كوسيلة للضغط على الجنوب، في موضوع إنتاج وتصدير النفط، في سبيل الحصول على تنازلات في مواضيع أخرى، وإصرار السودان على أن تتحمل جنوب السودان قسم من الديون المترتبة على دولة السودان قبل الانفصال، وهو ما يعد سبباً آخراً يجعل العلاقة مرشحة للتأزم.

كذلك الحال لقضية المياه، في ضوء عدم توصل الدولتان لاتفاق عادل حول تقاسم المياه المخصصة لحصة السودان وفق اتفاقية ١٩٥٩. وذلك في حالة استغلال دولة الجنوب لموقعها كبوابة

لاستقبال مياه "النيل الأبيض"، ومن ثم عمل مزيد من السدود والمشاريع المائية والانضمام إلى اتفاقيات التي تضر بحصة السودان من مياه النيل.

ولا ننسى إن موضوع التقارب بين البلدين ربما يتنافى مع مصالح القوى الإقليمية والدولية؛ كون هذا الميل يهدد مصالحها، وهي الدول قادت جهود مكثفة في تقسيم الدولتين؛ لغرض الانفراد بثروات جنوب السودان، ومن ثم تساهم هذه القوى بشكل عميق في تأزيم العلاقة بين الدولتين. ومن الدول الإقليمية التي لها تأثير كبير في هذا الاتجاه: "أوغندا، وكينيا، وأثيوبيا"، فضلاً عن إسرائيل بحكم علاقتها القوية مع جنوب السودان، وكذلك القوى الدولية ومنها: الولايات المتحدة الامريكية، والصين الذين لديهم مصالح كبيرة في أفريقيا.

كذلك أن هناك تحدياً كبيراً ينذر بانزلاق العلاقة بين الدولتين نحو التوتر والصراع لغياب الثقة بين البلدين؛ فلدى الجنوب سجل من عدم وفاء الشمال بالعهود، بالارتكاز على الحوادث التاريخية، وقد أثار قرار الجنوبيين بالانفصال امتعاض الشماليين. كذلك من المخاطر التي تهدد نحو التصعيد هو عدم توازن الخطاب السياسي ما بين الزعماء السياسيين والقادة الحزبيين في كلا الدولتين، فالتضارب هنا يضر بالعلاقة الثنائية. كما أن التباين الأيديولوجي بين زعماء السودان و"الحركة الشعبية لتحرير السودان"، يجعل من مسألة بناء علاقة جيرة جيدة وفق مبدأ الأمن المتبادل، والتعاون، وتسوية المشكلات العالقة، أمراً بعيد المنال، وهذا ما يؤدي لتأزم العلاقة والرجوع للحرب في أي لحظة، آخذين بنظر الاعتبار النتيجة التي ستؤول إليها الحرب الأهلية الحالية في السودان.

كما أن أوضاع الاستقلال ستمنح الجنوب ميزة التعامل دولياً، كونها دولة مستقلة صاحبة سيادة تتعرض "لعدوان "وليست جماعة متمردة، ومن ثم الحصول على المساعدة العسكرية السريعة من الحلفاء والاصدقاء.

المطلب الثاني: مشهد إقامة علاقات التعايش والتعاون بين الدولتين

من خلال قراءة الظروف والأوضاع في كل من السودان وجنوب السودان، يمكن القول أنه ليس في مصلحة البلدين الرجوع للتوتر والتصعيد في العلاقات مجدداً؛ لأن الظروف في كلا الدولتين تتشابه من حيث سوء الأوضاع الاقتصادية، والتدهور الأمني بوجود حروب أهلية، وعدم الاستقرار السياسي والتوتر الاجتماعي، ومن ثم فإن الرجوع للحرب سيرهق الدولتين وتزيد من أزماتهما. بعد أن عانتا كثيراً من جراء المعارك بينهما، ولاتزال تعانيان من الحروب الأهلية. وبما أنهما لا يقدران أن يغيرا الجغرافية كونها أمر واقع، ولهذا يجب أن يتم التعامل بينهما بحسن نية، وتعاون متبادل، ومن الضروري الاعتماد على التعايش والتعاون المثمر بينهما.

وبالفعل فإن الدولتين وبالرغم من حالات التوتر والتصعيد بينهما، قد فتحتا صفحة جديدة من العلاقات في بعض الاوقات، معلنة عن رغبة كبيرة بالتفاهم لحل القضايا الخلافية من خلال بعض الحوارات والاجتماعات والتوافقات، وإن كانت لم تحل بشكل جذري، لوجود وجهات نظر مختلفة، إلا أن هذه التحركات تُعد مؤشرات إيجابية لبداية تقارب وتفاهم وتعاون، بشكل يؤدي إلى احترام كل طرف للطرف الآخر، بهدف تحقيق التعايش بين الجارين، والتعاون السياسي، والأمني، والاقتصادي؛ لخدمة مصالحهما المشتركة.

وإن ما يدعم التفاهم والتعاون بين السودان وجنوب السودان، هو حصول أوضاع أمنية متشابهة بعد انفصالهما، من حيث الانزلاق بحروب أهلية في كل من جنوب السودان، والسودان حالياً. لذلك من مصالحتها التعاون ولا سيما الأمني، كون البلدين يواجهان حركات تمرد مسلحة.

وهناك نقاط قوة عديدة تتميز بها العلاقة بين السودان وجنوب السودان، لا سيما في المجالين الاجتماعي والثقافي، إذ العلاقات الاجتماعية والتصاهر، والعادات، والتقاليد، والاندماج، والتعايش بين مواطنين الشمال والجنوب، والتعايش بين الإسلام والمسيحية والوثنية في الجنوب، من مقومات القوة لإقامة علاقات تآلف وتعاون وتعايش بين السودان وجنوب السودان.

ومن المقومات التي تدعم تقوية العلاقات بين السودان وجنوب السودان هو انتشار اللغة العربية في الجنوب، التي تساعد على التفاهم والتواصل بين الدولتين، وهنا ينبغي على دولة السودان أن توصل رسائل ذات طبيعة إيجابية للجنوب، من خلال بث مرئي أو مسموع حول مزايا وفوائد التعاون والتنسيق بين البلدين، بما يؤدي لبناء علاقة استراتيجية قوامها الثقة والتعاون بين الدولتين.

وإن ما يساند تأسيس علاقات تعاون بين البلدين، هو استمرار قسم من زعماء الشمال والجنوب، إجراء مباحثات عدة، حول القضايا الشائكة، لكنها مع المزيد من هذه اللقاءات تلتئم رويداً رويداً، حتى يتم التوصل لتوافقات وحلول عادلة ترضي الجميع، وفق اتفاقيات وبرتوكولات، ولا ننسى أن ذلك يعتمد على استقرار الأوضاع الأمنية في السودان كونه يعاني من حرب أهلية لم تخمد نارها بعد.

في الجانب الاقتصادي يمكن أن يكون تحسن ملحوظ، وتعاون بين السودان وجنوب السودان، ويلاحظ أن الدولتين ترتبطان بعدد من وسائل النقل منها أنابيب النفط، وبواخر محدودة تمر بينهما، فضلاً عن بعض الطرق البرية، والميل للتعاون الاقتصادي يحتاج لرغبة سياسية صادقة، وتيسير التواصل، ويلاحظ أن هناك سهولة في حركة البضائع بين البلدين، بسبب روابط الماضي المشترك. وتعد المصالح الاقتصادية المشتركة من عوامل القوة الأساسية في بناء علاقة تعاون بين البلدين، لاسيما في مسألة تصدير النفط؛ إذ تتواجد مصافي التكرير وأنابيب النقل في السودان، ليتم تصديره من خلال ميناء "بورتسودان". وكذلك من العوامل الاقتصادية هو التداخل الواسع لنشاط الرعي والنقل بين أبناء القبائل الجنوبية والشمالية، على امتداد الحدود بين السودان وجنوب السودان.

وبهذا يمكن القول إن التعاون الاقتصادي بين الدولتين، ضروري للتنمية والتطور؛ بسبب الجوار الجغرافي والتكامل بينهما في مجالات عدة، فمن الضروري الاستفادة من رغبة الجنوب وحاجته في نقل وتصدير النفط عبر الشمال، وحاجة الجنوب للمواد الاستهلاكية والبضائع السودانية، وحاجة الشمال للاستفادة المادية من تصدير نفط الجنوب. وأيضاً رغبة البلدين في تيسير الاستثمارات والشروع بمشاريع اقتصادية مشتركة، وهو ما يعزز روابط التعاون والصداقة بينهما. دون أن ننسى أن هذا الاحتمال يعتمد على استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في البلدين.

المطلب الثالث: مشهد الوحدة الفدرالية بين الدولتين

نتج عن عملية تجزئة السودان، دولتين فاشلتين؛ إذ أخفقت حكومة جنوب السودان في إدارة البلاد في النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، وفشلت الدولة الحديثة التشكيل في معالجة أضرارها، وغاصت مؤسساتها وهياكلها في مستنقعات العنف؛ التي دخلتها قياداتها السياسية ومجاميعها المسلحة، عندما انزلقت في اقتتال أهلي بعد أقل من عامين على تكوينها، ومازال مرشحاً للتجدد؛ للسيطرة على السلطة والثروة، ولاتزال جنوب السودان تكافح من أجل التوصل للسلام، وعلى الرغم من امتلاكها ثروات اقتصادية عظيمة مثل النفط، والأرض الصالحة، للزراعة، إلا أنها تقاسي الفقر والجوع، بسبب العراقيل الكثيرة التي تعطل عملية التنمية والتطور، واقتصادها الاحادي الذي يرتكز على النفط والمديونية والفساد، كما إنها تعاني من قلة وضعف البنى التحتية، بهذا فهي مستمرة بالاعتماد على الشمال. ولذلك كانت عملية الاستقلال تجربة ليست مفرحة ولا مشجعة في أغلب المجالات.

أما السودان فقد عانت من أوضاع غير مستقرة سياسياً وأمنياً، وظروف اقتصادية متردية جراء خسارة القسم الأكبر من مناطق إنتاج النفط الموجودة في الجنوب. كما إنها لم تضع في احتمالاتها التبعات الاقتصادية الكبيرة التي نتجت عن الانفصال، فضلاً عن الفساد المستشري بشكل كبير في البلاد، وهدر للمال العام؛ لذلك تحولت هذه الأوضاع إلى نقمة شعبية كبيرة فجرت احتجاجات واسعة وتصعيد ضد النظام، وذلك في مدن سودانية عدة أواخر العام ٢٠١٨، والتي تمكنت من خلع النظام، وعلى الرغم من هذا بقيت الأزمات السياسية والامنية والاقتصادية، لتنزلق البلاد في حرب أهلية في نيسان عام ٢٠٢٣ بين شركاء السلطة بعد خلع "البشير" الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وهو ما نتج عنه الالاف من الضحايا، وتشريد ونزوح الالاف، ودمار كبير، وكوراث إنسانية.

في الحديث عن احتمالية إعادة الوحدة بين دولتي السودان وجنوب السودان، كأساس لتحسين الأوضاع في الدولتين، نلاحظ أن جنوب السودان لا يمكنها أن تعود للمربع الأول بعد التجربة المرة مع السودان في ظل الحكم المركزي، فالجنوب بعد الانفصال من المؤكد أنه يتمسك بحكم نفسه بنفسه، والاعتزاز والتعبير عن هويته وخصوصيته القومية والدينية والاثنية والقبلية، ولذلك فالوحدة إن عادت بين الشمال والجنوب، من المحتمل أن تكون على أساس فدرالي والتي بموجبها يتم تقسيم الدولة لأقاليم تتمتع بحكم ذاتي، وليس وحدة على أساس مركزي كما كان في السابق؛ كون الجنوب لا يقبل بعودة الهيمنة المركزية للشمال.

بعد عزل الرئيس "عمر البشير"، أصبح هناك حديث متداول بشأن عودة الوحدة مع الجنوب، إذ إن الكلام عن موضوع الوحدة له مكانة خاصة، في نفوس السودانيين؛ لأنه متعلق بتمسكهم بدولتهم الواسعة، ومن ثم فإن الانفصال حدث في ظروف معينة. وهذه الأسباب كافية لدى قسم من السودان بالدعوة لإرجاع الوحدة؛ كونها المنقذ الذي سيرجع ما ضاع للسودان بعد الانفصال. ونلاحظ في الفترة الاخيرة أصبح الوضع في الدولتين قد مضى نحو الانحدار الأمني وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وفي ظل ذلك هناك احتمال أن كلا الدولتين ستشهد تغييرات كبيرة في التعامل مع الآخر على أساس التقارب والانفراج في العلاقات، ومن ثم إمكانية إعادة الوحدة الفدرالية كمنقذ لهما.

هناك مجموعة من العناصر تدعم إعادة الوحدة الفدرالية بين السودان وجنوب السودان ومنها روابطهما المشتركة اجتماعيا وثقافياً ودينياً ولغوياً، وتعايشهما المشترك، والتقارب الجغرافي. فضلاً عن المصالح الاقتصادية المشتركة؛ إذ إن امتلاك الجنوب للنفط، وامتلاك الشمال لخطوط الانابيب والمصافي والموانئ، يجعل هناك عملية تكامل اقتصادي بينهما تشجع على إعادة الوحدة.

واتضح بعد الانفصال تعسر فصل العلاقات الاجتماعية الموجودة منذُ القدم، بين السودان وجنوب السودان، بل أدرك كل طرف، أهمية الروابط والمصالح المتعددة بينهما في المجالات كافة، وكل ذلك يدعم إمكانية إعادة العلاقات بشكل طبيعي بينهما، والتهيئة لعودة الوحدة. وبهذا فإن العودة للاتحاد بين السودان وجنوب السودان على أساس فدرالي هذه المرة، ممكن أن يكون واحداً من الاختيارات المستقبلية، التي تفيد الدولتين، مع إيجاد تسوية للقضايا الخلافية كافة.

ويجب الملاحظة أن مسألة إعادة الوحدة بين شمال السودان وجنوبه، وإن كانت على أساس فدرالي في هذه المرة، هي مهمة عسيرة، ولا يمكن أن تحصل في ظل الأوضاع الحالية، ولا سيما في السودان الذي يمر بحرب أهلية طاحنة، ولكن ليست مستحيلة؛ وأن الجنوب الذي استقل عن السودان عن طريق استفتاء شعبي عبر عن رغبة أهالي الجنوب، والجنوبيين بحوزتهم مشكلات كثيرة وذكريات تعود لأيام الوحدة مع الشماليين، إذ يؤكد الجنوبيين أنهم في إطار تلك الوحدة قد ظلموا وقاسوا كثيراً واضطهدوا وهمشوا. كما أن التدخلات الدولية تشكل عنصراً معرقلاً لمنع إعادة الوحدة السودانية مستقبلاً مهما كان نوعها؛ لأن هذا الموضوع يتعارض مع مصالحهم الواسعة وخططهم.

ووفقاً لما تم عرضه والظروف التي تمر بها السودان وجنوب السودان، فإن الباحث يرجح بقاء الخلافات على ما هي عليه بينهما دون حل، وهو ما ينذر مستقبلاً باحتمال عودة التوتر والصراع وربما الحرب بينهما.

الخاتمة:

تعود قضية جنوب السودان إلى أسباب عدة منها ما يتعلق بالسياسة الاستعمارية البريطانية في السودان، التي كرست جذور الفرقة والتنافر بين أبناء الشمال والجنوب، من خلال مجموعة من الإجراءات والقرارات. وبعد نيل السودان استقلاله تفاقمت قضية الجنوب في ظل سوء إدارة التعددية المجتمعية من الحكومات السودانية المتعاقبة؛ وهو ما جعل الجنوب يثور ويتمرد، ولتشتعل حربين اهليتين بين الشمال والجنوب.

وتم تسوية قضية جنوب السودان وإنهاء الحرب الأهلية عام ٢٠٠٥، بموجب اتفاقية "نيفاشا"، التي وقعتها كل من الحكومة السودانية و"الحركة الشعبية لتحرير السودان"، ووضعت ترتيبات عديدة بين الطرفين "سياسية واقتصادية وأمنية"، نتج عنها اجراء استفتاء في الجنوب عام ٢٠١١ جاء نتيجته مؤيدة للانفصال، وبهذا تكونت دول جنوب السودان.

وبعد الانفصال بقيت بين السودان وجنوب السودان قضايا عالقة، لم تحسم بموجب اتفاقية "السلام الشامل"، وظلت محل نزاع وتوتر بين الجانبين؛ كونها ذات أهمية استراتيجية كبيرة.

واستناداً إلى الظروف والوقائع التي تحيط وتتحكم بالعلاقة بين السودان وجنوب السودان، مع الأخذ بنظر الاعتبار الاوضاع الأمنية التي تمر بها كل من الدولتين، ولا سيما السودان، ولذلك ومن خلال قراءة موقف الدولتين من القضايا الخلافية، يمكن القول أن العلاقة بينهما ممكن أن تؤول إلى ثلاث مشاهد مستقبلية أولها: امكانية اشتعال الحرب مجدداً بين الدولتين؛ نتيجة عدم التمكن من حل القضايا الخلافية بشكل حاسم، وثانيهما: يستند على الروابط القوية بين الدولتين، والتي تشكل أرضية مناسبة لحل القضايا الخلافية، وإقامة علاقات تعاون وصداقة. وثالثهما: فيرجح إمكانية عودة الوحدة بين الدولتين على أساس فدرالي؛ نتيجة لمعاناة الدولتين بعد الانفصال، ولتحسين الأوضاع.

وبهذا توصلنا إلى نتائج عدة نذكر أهمها دون ذكر الجزئيات؛ لأنها موجودة في اثناء البحث:

١. هناك قضايا خلافية شائكة بين السودان وجنوب السودان، لم تستطع اتفاقية السلام حلها، ومن ثم بقيت معلقة ومحل نزاع وأبرزها: الحدود، والأمن، والهوية، والنفط، والمياه، والديون.

٢. حدث في بعض الاوقات تقارب وتفاهم بين الدولتين، لكن لم يكن حاسماً باتجاه الحل الكامل للخلافات التي بقيت مستمرة.

٣. وفقاً للواقع المتمثل باستمرار القضايا الخلافية دون حل، والظروف الحالية، هناك ثلاثة احتمالات مستقبلية بشأن العلاقة بين السودان وجنوب السودان، تتحدد في إمكانية قيام حرب بينهما، أو إقامة علاقات تعاونية على أساس الاحترام والمصالح المشتركة، أو العودة للوحدة على أساس فدرالي كوسيلة للتخلص من المشكلات التي يعاني منها البلدان ولا سيما السياسية، والأمنية، والاقتصادية.

الهوامش:

(١) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط٣، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم– السودان، ٢٠٠٦، ص١١٣.

(٢) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية– مصر، ٢٠٠١، ص٥٨.

(٣) أُسامة عبد الرحمن، نهر النيل أطماع وصراعات وحلول مقترحة، ط١، دار زهور المعرفة والبركة، القاهرة– مصر، ٢٠١٢، ص١٢.

(٤) زكي البحيرى، مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر، ٢٠١٠، ص٨.

(٥) سعداني أسمهان، تطبيق نموذج يوهان غالستون "مثلث النزاع" على النزاع في دارفور، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد٢، العدد٥، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، آذار– ٢٠١٩، ص١٨٢.

(٦) نبهان زمبور السعدي، الأبعاد الجيوسياسية للنزاعات في جمهورية السودان، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد١١، العدد٤٣، جامعة تكريت، صلاح الدين– العراق، ٢٠٢٠، ص١٢٤.

(٧) إيناس محمد رشيد وجمال طه علي، اقتصاد دولة جنوب السودان الإمكانيات والمعوقات، مجلة مدار الأدآب، المجلد١، العدد١٧، كلية الأدآب– الجامعة العراقية، بغداد– العراق، ٢٠١٩، ص٥١٧.

(٨) أبوبكر عبدالله شعيب، اللغة العربية في جنوب السودان ما بعد الانفصال، مجلة قراءات افريقية، العدد١٨، المنتدى الإسلامي، لندن– المملكة المتحدة، تشرين الأول–كانون الأول– ٢٠١٣، ص٩٦.

(٩) عبداللطيف فاروق احمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة- مصر، ٢٠١٦، ص٤٣.

(١٠) جمال طه علي، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٤٠، العدد٣، الجامعة العراقية، بغداد- العراق، ٢٠١٨، ص٥٣٤.

(١١) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

(١٢) يوناس بول دي مانيال، الاسلام والمسلمون في" جنوب السودان" والتوقعات المستقبلية، مجلة قراءات افريقية، العدد١٢، المنتدى الاسلامي، لندن- المملكة المتحدة، نيسان-حزيران-٢٠١٢، ص٧.

(١٣) ذاكر محي الدين عبدالله العراقي، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الامريكي ومبرراته، مجلة دراسات اقليمية، المجلد٩، العدد٢٧، مركز الدراسات الاقليمية- جامعة الموصل، نينوى- العراق، ٢٠١٢، ص٢٨.

(١٤) يوناس بول دي مانيال، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(١٥) محمد فاضل بن علي اللامي التونسي، السودان: من الحوار إلى الأزمة المفتوحة صراع الهويات واشكالية الانتماء، ط١، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ٢٠٠٧، ص٤٤٣.

(١٦) توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق- سوريا،٢٠١٢، ص٦.

(١٧) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(١٨) توفيق المديني، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١٩) منى حسين عبيد، الخريطة السياسية للأحزاب في جنوب السودان" الحركة الشعبية لتحرير السودان "أنموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد٤١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، بغداد- العراق، ٢٠١٩، ص١٨.

(٢٠) محمد فاضل بن علي اللامي التونسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(٢١) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص-ص٥-٦.

(٢٢) منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص- ص١٨-١٩.

(٢٣) سعداني أسمهان، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

(٢٤) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، نشرة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد١، العدد١، كلية القانون والعلوم السياسية- الجامعة العراقية، بغداد- العراق، ٢٠١٨، ص٣.

(٢٥) حسن حامد مشيكة، التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد٤١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان،٢٠١٣، ص- ص٢٩-٣٠.

(٢٦) أيناس محمد رشيد وجمال طه علي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢١.

(٢٧) حمدي عبدالرحمن، لماذا تتفكك الدول؟ السودان من "الضعف العام" الى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد١٨٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة- مصر، نيسان-٢٠١١، ص٢٨.

(٢٨) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، دور كينيا في إقامة دولة جنوب السودان، المجلة السياسية والدولية، العددان-٤١-٤٢، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق، ٢٠١٩، ص٤٩٢.

(٢٩) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

(٣٠) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٣١) حسان عطية موسى، النازحون من الداخل وتجربة السودان، ط١، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم- السودان،٢٠٠٩، ص-ص٦٧-٦٨.

(٣٢) محمد سليمان محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

(٣٣) إجلال رأفت، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر،٢٠١٢، ص٩٦.

(٣٤) سعيد أسماعيل ندا، تقرير: الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة- قطر،٢٠١٧، ص١٠.

(٣٥) عبد الماجد بوب، جنوب السودان الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم- السودان،٢٠١٠، ص٢٥١.

(٣٦) حسان عطية موسى، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

(٣٧) ايناس محمد رشيد وجمال طه علي، مصدر سبق ذكره، ص٥٢٢.

(٣٨) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص-ص٦٤-٦٥.

(٣٩) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مصدر سبق ذكره، ص٨.

(٤٠) مصطفى أبراهيم سلمان الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٠.

(٤١) مصعب الطيب بابكر، حرب المفاوضات والسودان الجديد، مجلة قراءات أفريقية، العدد١، المنتدى الإسلامي، لندن- المملكة المتحدة، تشرين الأول-٢٠٠٤، ص٨١.

(٤٢) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٤٣) مصعب الطيب بابكر، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٤٤) محمد أبو الفضل، المصالحة والحرب في جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد١٢٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة- مصر، كانون الثاني-٢٠٠٦، ص٤٦.

(٤٥) مصعب الطيب بابكر، مصدر سبق ذكره، ص٨٠.

(٤٦) مصطفى أبراهيم سلمان الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٢.

(٤٧) إجلال رأفت وأخرون، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، ٢٠١٢، ص٢١٥.

(٤٨) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٤٩) مصطفى أبراهيم سلمان الشمري، مصدر سبق ذكره، ص٤٨٢.

(٥٠) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(٥١) مصطفى أبراهيم سلمان، السياسة الخارجية الامريكية تجاه جمهورية جنوب السودان، مجلة الكوفة القانونية والعلوم السياسية، المجلد١، العدد١، كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة الكوفة، النجف الأشرف- العراق،٢٠٢٠، ص٢٦٨.

(٥٢) ذاكر محي الدين، البراغماتية الأمريكية قراءة في خلفيات صدور قانون سلام السودان، مجلة أدآب الرافدين، العدد٥١، كلية الآداب – جامعة الموصل، نينوى- العراق، ٢٠٠٨، ص١٩.

(٥٣) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(٥٤) محمد فاضل بن علي اللامي التونسي، مصدر سبق ذكره، ص٤٤٣.

(٥٥) منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

(٥٦) يوناس بول دي مانيال، مصدر سبق ذكره، ص٧.

(57) Public International Law & Policy Group, Conflict in South Sudan, "Report", Public International Law & Policy Group, Washington- DC- United States of America, May- 2024, p:15.

(٥٨) توفيق المديني، مصدر سبق ذكره، ص، ص٦٤، ٦٥.

(٥٩) أبراهيم العامر، قضية الجنوب السوداني، مجلة قراءات أفريقية، العدد٨، المنتدى الإسلامي، لندن–المملكة المتحدة، نيسان –حزيران–٢٠١١، ص– ص٢–٣.

(٦٠) المصدر نفسه، ص٣.

(٦١) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(٦٢) مصعب الطيب بابكر، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

(٦٣) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(٦٤) أبراهيم العامر، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(٦٥) وقيع الله حمودة شطة، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات أفريقية، العدد٦، المنتدى الإسلامي، لندن– المملكة المتحدة، أيلول–٢٠١٠، ص٦٦.

(٦٦) أحمد عبد الأمير الانباري، الصراع في جنوب السودان الأسباب والنتائج، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية،المجلد٩، العدد٣٣، كلية القانون والعلوم السياسية–جامعة كركوك،٢٠٢٠، ص، ص٢١٠، ٢١٢.

(٦٧) منى طواهري، النزاع الاثني وإشكالية بناء الأمن الاجتماعي في البلدان العربية: العراق والسودان نموذجاً، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١٠، العدد١، كلية القانون والعلوم السياسية– جامعة الانبار،٢٠٢٠ الانبار– العراق، ٢٠٢٠، ص٦٤١.

(٦٨) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٨١.

(٦٩) سعداني أسمهان، مصدر سبق ذكره، ص١٨٤.

(٧٠) سعيد أسماعيل ندا، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

(٧١) جمال طه علي، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٣.

(٧٢) ماهر إسماعيل إبراهيم و ورسل محمد غفوري، المشكلات الجيوبولتيكية في شطري السودان، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٩٦، كلية التربية الأساسية– الجامعة المستنصرية، بغداد– العراق، ٢٠١٦، ص٦٧٩.

(٧٣) أسامة أحمد عيد روس، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، مجلة سياسات عربية، العدد٣١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، آذار–٢٠١٨، ص٤٩.

(٧٤) صداح أحمد الحباشنة، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٤٠، العدد١، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن، ٢٠١٣، ص٢٢.

(٧٥) أنور سيد كامل، الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد٢٢، العدد٦، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، تشرين الأول–٢٠١٩، ص٢٦.

(٧٦) توفيق المديني، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

(77) Maria Gabrielsen Jumbert & Oystein H Rolandsen, After the split: post- secession negotiations between South Sudan and Sudan, "Report", "NOREF" Norwegian Peacebuilding Resource Center, Olso-Norway December-2013, p:5.

(٧٨) عبد الماجد بوب، مصدر سبق ذكره، ص٤٠٢.

(٧٩) توفيق المديني، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

(٨٠) سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان "آبيي أنموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد٤٧، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد، بغداد– العراق، ٢٠١١، ص١٥٠.

(٨١) إجلال رأفت، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٥.

(٨٢) أبراهيم ناجي الشباني، مشكلة آبيي بين شمال السودان وجنوبه– دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد١٦، كلية التربية الأساسية– جامعة بابل، بابل– العراق، حزيران–٢٠١٦، ص٨٠.

(٨٣) أنور سيد كامل، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٨٤) إجلال رأفت وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٦.

(٨٥) جمال طه علي، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مصدر سبق ذكره، ص٥٤٠.

(86) world Watch Research & Open doors International, Sudan: Background Information, "Report", world Watch Research& Open doors International, September-2024, p:14.

(٨٧) آدم محمد أحمد، ٥ قضايا لاتزال تعيق العلاقات بين السودان وجنوب السودان بعد٥ سنوات، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٧ /١١/ ٢٠١٦، متاح على الموقع:www.theniles.org

(٨٨) ليلى سيد مصطفى أرباب، مستقبل ولاية جنوب كردفان بعد الانفصال، مجلة حمورابي، السنة٢، العدد٦، مركز حمورابي للدراسات والبحوث، الاستراتيجية، بغداد– العراق، تموز–٢٠١٣، ص١٩٢.

(٨٩) محمد المهدي عبدالواحد، شمال السودان وجنوبه إلى تناحر جديد، مجلة آفاق المستقبل، السنة٣، العدد٥١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي– الأمارات العربية المتحدة، تموز–آب–أيلول–٢٠١٢، ص٩.

(٩٠) أنور سيد كامل، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٩١) صداح أحمد الحباشنة، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

(92) Alagaw Ababu Kifle & et. al, South Sudan Conflict Insight, "Report", Vol:2, Institute for Peace and Security Studies - Addis Ababa University, Addis Ababa- Ethiopia, Aguust-2018, p:3.

(٩٣) جمال طه علي، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مصدر سبق ذكره، ص٥٤١.

(94) Kate Almquist Knopf, Ending South Sudan's Civil War, "Council Special Report", No:77, Council on Foreign Relations, Washington' DC- United States of America, November-2016,p:5.

(٩٥) تحرير المجلة، أزمة جنوب السودان وتداعياتها الإقليمية، مجلة قراءات أفريقية، العدد٣٠، المنتدى الإسلامي، لندن– المملكة المتحدة، تشرين الأول– كانون الأول–٢٠١٦، ص١١٨.

(96) International Crisis Group, South Sudan: A Civil War by any other name, "Report", International Crisis Group, Brussels-Belgium, April-2014,p:24.

(97) International Crisis Group, Sudan and South Sudan's Merging Conflicts, Africa "Report", NO:23, International Crisis Group, Brussels-Belgium, January-2015, p:1.

(98) Debeut Koret, Is the Sudanese Revolt a Revolution?, "Report", Rowaq Arabi, Cairo-Egypt, 2020,p:63.

(99) Kidane Kiros, The Ongoing War in Sudan and its Implications for the security and stability of the Horn of Africa and beyond, "working paper", Policy Center for the new South, Rabat- Morocco, October-2024, pp:3-4.

(١٠٠) سماء إبراهيم لطيف، الأزمة السودانية وانعكاساتها الإقليمية: السيناريوهات المحتملة، المجلة السياسية والدولية، العدد٥٥، كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية، بغداد– العراق، آذار– ٢٠٢٤، ص– ص٣٣٢–٣٣٣.

(١٠١) الصادق الرزيقي، الحرب ومواقف دول جوار السودان "٢–٣"، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت"، تاريخ النشر في الموقع: ٧/ ٣/ ٢٠٢٤، متاح على الموقع الالكتروني الآتي:
https://www.aljazeera.net/opinions/2024/3/7

(١٠٢) صداح أحمد الحباشنة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١٠٣) إجلال رأفت وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.

(١٠٤) كمال سر الختم، مأساة حليمة كارثة إنسانية في السودان أنفصل الجنوب فأنتقم الشمال، مجلة "المجلة"، العدد١٥٧٠، الشركة السعودية للأبحاث، الرياض–المملكة العربية السعودية، شباط–٢٠١٢، ص، ص٣٢،٢٢.

(105) Debay Tadesse, Post – Independence South Sudan: The Challenges ahead, "working paper", Istituto per Gli Studi di Politica Internazionale, Milano- Italy, 2012, pp:40-41.

(١٠٦) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(١٠٧) محمد شطب عيدان، مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان، مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة٢، العدد٢، كلية العلوم السياسية–جامعة تكريت، صلاح الدين– العراق، ٢٠١٥، ص١٩٠.

(١٠٨) كمال سر الختم، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(١٠٩) آدم محمد أحمد، آبيي وقضايا السلام بين الشمال والجنوب، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٢٠٢٠/١/٢٣، متاح على الموقع: www.aladwaa.online

(١١٠) منى حسين عبيد، الأزمة السياسية في السودان: الأسباب والتداعيات، نشرة المرصد، العدد١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جماعة بغداد، بغداد–العراق، حزيران–٢٠٢٣، ص٩.

(١١١) أبراهيم سيف، جنوب السودان ملامح من نظامه الاقتصادي المحتمل، مجلة آفاق المستقبل، العدد١٢، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي– الإمارات العربية المتحدة، تشرين الأول–تشرين الثاني–كانون الأول–٢٠١١، ص، ص٥٩، ٦١.

(112) Arnold H. Kammel, The relationship between Sudan and South Sudan after independence-Interdependences as Key variables for sustainable peace,"Report", Austria Institut for Europa – Und Sicherhei tspolitik, Vienna-Austria, March-2013, p:1.

(١١٣) عبداللطيف فاروق أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

(١١٤) جمال طه علي، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مصدر سبق ذكره، ص٥٣٤.

(١١٥) محمد سيف الدين، السودان–جنوب السودان عام على الانفصال، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، تاريخ النشر في الموقع: ٢٠١٢/٨/٢، متاح على الموقع:www.almayadeen.net

(١١٦) عادل محجوب، حروب السودان علاقات ما بعد الانفصال، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع: ٢٠١٧/١٢/٣١، متاح على الموقع: www.skynewsarabia.com

(١١٧) أنور سيد كامل، مصدر سبق ذكره، ص– ص٢٢–٢٣.

(*) اتفاقية عام ١٩٥٩: وهي الاتفاقية المهمة التي أبرمت بين مصر والسودان، وتتعلق بضبط مياه النيل، بعد ظهور متغيرات جديدة على الساحة، ولاسيما إعلان مصر تشييد " السد العالي"، ومشاريع أعالي النيل. وحسب الاتفاقية تم تقاسم الحصص المائية، بما يعادل ٥,٥٥ مليار م٣ لمصر، بنما حصل السودان ٥,١٨ مليار م٣. للمزيد ينظر: ١– سوسن صبيح حمدان، الدعم الخارجي لإنشاء سد النهضة الأثيوبي وتداعياته على دول حوض النيل، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد٦٣، العدد١٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٨. ٢– صفاء محمد محمد، الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد ١، العدد١، المركز الديمقراطي العربي، برلين – المانيا، آذار– ٢٠١٨.

(١١٨) أسامة عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص– ص٦٩–٧٠.

(١١٩) هيفاء أحمد محمد، استقلال جنوب السودان وأثره على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل، المجلة السياسية والدولية، العدد٢٥، كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية، بغداد– العراق، ٢٠١٤، ص١٣٩.

(١٢٠) محمد سالمان طايع، مشكلة المياه في أفريقيا أزمة إدارة لا ندرة، مجلة آراء حول الخليج، العدد١٠٩، مركز الخليج للأبحاث، جدة- المملكة العربية السعودية، تموز-٢٠١٦، ص٢٢.

(١٢١) محمد جمال عرفة، هل تتحول جوبا إلى شوكة في ظهر مصر والسودان؟، مجلة قراءات أفريقية، العدد١٤، المنتدى الإسلامي، لندن- المملكة المتحدة، كانون الأول-٢٠١٢، ص-ص١٢٥-١٢٦.

(١٢٢) إجلال رأفت وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٩.

(١٢٣) صداح أحمد الحباشنة، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

(124) International Crisis Group, South Sudan: A Civil War by any other name, op, cit, p:18.

(١٢٥) محمد أحمد النجار، أزمة الاتصال الاستراتيجي في بناء حدود دولة السودان الجنوبي، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة- مصر، ٢٠٢١، ص٣١.

(١٢٦) آدم محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(١٢٧)الطيب زين العابدين، العلاقات بين السودان وجنوب السودان، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٢٠١٧/١١/١١، متاح على الموقع: www.sudanile.com

(١٢٨) آدم محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(١٢٩) نقلاً عن: دينيس دومو سكوباس، النفط يقوي العلاقات بين شقي السودان بعد سنوات من التوتر، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٢٠١٩/١٠/٢٩، متاح على الموقع:www.noonpost.com

(١٣٠) آدم محمد أحمد، آبيي وقضايا السلام بين الشمال والجنوب، مصدر سبق ذكره، ص٣.

(١٣١) السلام في السودان: توقيع اتفاق لتقاسم السلطة بين الحكومة وجماعات مسلحة متمردة، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٢٠٢٠/١٠/٣، متاح على الموقع: www.bbc.com

(132) Alex de Waal & Abdul Mohammed, Defining the Crisis in the Sudan's, "Report", Thabo Mbeki Foundation in association with the World Peace Foundation, Johannesburg- South Africa ,October-2024, p:9.

(١٣٣) تحرير المجلة، أزمة جنوب السودان وتداعياتها الإقليمية، مجلة قراءات أفريقية، العدد٣٠، المنتدى الإسلامي، لندن- المملكة المتحدة، كانون الأول- ٢٠١٦، ص١١٠.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر العربية:

الكتب:

١) إجلال رأفت وأخرون، انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، ٢٠١٢.

٢) أُسامة عبد الرحمن، نهر النيل أطماع وصراعات وحلول مقترحة، ط١، دار زهور المعرفة والبركة، القاهرة- مصر، ٢٠١٢.

٣) توفيق المديني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق- سوريا،٢٠١٢.

٤) حسان عطية موسى، النازحون من الداخل وتجربة السودان، ط١، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم- السودان،٢٠٠٩.

٥) رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية- مصر، ٢٠٠١.
٦) زكي البحيرى، مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة- مصر، ٢٠١٠.
٧) عبد الماجد بوب، جنوب السودان الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم- السودان، ٢٠١٠.
٨) عبداللطيف فاروق احمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة- مصر، ٢٠١٦.
٩) محمد أحمد النجار، أزمة الاتصال الاستراتيجي في بناء حدود دولة السودان الجنوبي، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة- مصر، ٢٠٢١.
١٠) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، ط٣، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم- السودان، ٢٠٠٦.
١١) محمد فاضل بن علي اللامي التونسي، السودان: من الحوار إلى الأزمة المفتوحة صراع الهويات واشكالية الانتماء، ط١، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ٢٠٠٧.

الدوريات:

١) إبراهيم العامر، قضية الجنوب السوداني، مجلة قراءات أفريقية، العدد٨، المنتدى الإسلامي، لندن- المملكة المتحدة، نيسان -حزيران-٢٠١١.
٢) إبراهيم سيف، جنوب السودان ملامح من نظامه الاقتصادي المحتمل، مجلة آفاق المستقبل، العدد١٢، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، تشرين الأول- تشرين الثاني-كانون الأول-٢٠١١.
٣) إبراهيم ناجي الشباني، مشكلة آبيي بين شمال السودان وجنوبه-دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد١٦، كلية التربية الأساسية- جامعة بابل، بابل- العراق، حزيران-٢٠١٦.
٤) أبوبكر عبدالله شعيب، اللغة العربية في جنوب السودان ما بعد الانفصال، مجلة قراءات افريقية، العدد١٨، المنتدى الإسلامي، لندن- المملكة المتحدة، تشرين الأول-كانون الأول- ٢٠١٣.
٥) أحمد عبد الأمير الانباري، الصراع في جنوب السودان الأسباب والنتائج، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية،المجلد٩، العدد٣٣، كلية القانون والعلوم السياسية-جامعة كركوك، ٢٠٢٠.
٦) أسامة أحمد عيد روس، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، مجلة سياسات عربية، العدد٣١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، آذار-٢٠١٨.
٧) أنور سيد كامل، الأبعاد الجيوبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد٢٢، العدد٦، المركز الديمقراطي العربي، برلين- المانيا، تشرين الأول-٢٠١٩.

٨) إيناس محمد رشيد وجمال طه علي، اقتصاد دولة جنوب السودان الإمكانيات والمعوقات، مجلة مدار الأدآب، المجلد١، العدد١٧، كلية الأدآب–الجامعة العراقية، بغداد– العراق، ٢٠١٩.

٩) تحرير المجلة، أزمة جنوب السودان وتداعياتها الإقليمية، مجلة قراءات أفريقية، العدد٣٠، المنتدى الإسلامي، لندن– المملكة المتحدة، كانون الأول– ٢٠١٦.

١٠) جمال طه علي، أسباب انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، نشرة كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد١، العدد١، كلية القانون والعلوم السياسية– الجامعة العراقية، بغداد– العراق، ٢٠١٨.

١١) _____، دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الانفصال، مجلة الجامعة العراقية، المجلد٤٠، العدد٣، الجامعة العراقية، بغداد– العراق، ٢٠١٨.

١٢) حسن حامد مشيكة، التحول الديمقراطي والبحث عن الدستور في ظل الحكم الفدرالي في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد٤١٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان،٢٠١٣.

١٣) حمدي عبدالرحمن، لماذا تتفكك الدول؟ السودان من "الضعف العام" الى التقسيم الجغرافي، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد١٨٤، مؤسسة الاهرام، القاهرة– مصر، نيسان–٢٠١١.

١٤) ذاكر محي الدين عبدالله العراقي، انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الامريكي ومبرراته، مجلة دراسات اقليمية، المجلد٩، العدد٢٧، مركز الدراسات الاقليمية– جامعة الموصل، نينوى– العراق، ٢٠١٢.

١٥) _____، البراغماتية الأمريكية قراءة في خلفيات صدور قانون سلام السودان، مجلة أدآب الرافدين، العدد٥١، كلية الآداب – جامعة الموصل، نينوى– العراق، ٢٠٠٨.

١٦) سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان "آبيي أنموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد٤٧، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد، بغداد– العراق، ٢٠١١.

١٧) سعداني أسمهان، تطبيق نموذج يوهان غالستون "مثلث النزاع" على النزاع في دارفور، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد٢، العدد٥، المركز الديمقراطي العربي، برلين– المانيا، آذار– ٢٠١٩.

١٨) سماء إبراهيم لطيف، الأزمة السودانية وانعكاساتها الإقليمية: السيناريوهات المحتملة، المجلة السياسية والدولية، العدد٥٥، كلية العلوم السياسية– الجامعة المستنصرية، بغداد– العراق، آذار– ٢٠٢٤.

١٩) صداح أحمد الحباشنة، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد٤٠، العدد١، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن، ٢٠١٣.

٢٠) كمال سر الختم، مأساة حليمة كارثة إنسانية في السودان أنفصل الجنوب فأنتقم الشمال، مجلة "المجلة"، العدد١٥٧٠، الشركة السعودية للأبحاث، الرياض–المملكة العربية السعودية، شباط–٢٠١٢.

٢١) ليلى سيد مصطفى أرباب، مستقبل ولاية جنوب كردفان بعد الانفصال، مجلة حمورابي، السنة٢، العدد٦، مركز حمورابي للدراسات والبحوث، الاستراتيجية، بغداد– العراق، تموز–٢٠١٣.

٢٢) ماهر إسماعيل إبراهيم و ورسل محمد غفوري، المشكلات الجيوبولتيكية في شطري السودان، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٩٦، كلية التربية الأساسية– الجامعة المستنصرية، بغداد– العراق، ٢٠١٦.

٢٣) محمد أبو الفضل، المصالحة والحرب في جنوب السودان، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد١٢٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة- مصر، كانون الثاني-٢٠٠٦.
٢٤) محمد المهدي عبد الواحد، شمال السودان وجنوبه إلى تناحر جديد، مجلة آفاق المستقبل، السنة٣، العدد٥١، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي- الأمارات العربية المتحدة، تموز- آب-أيلول-٢٠١٢.
٢٥) محمد جمال عرفة، هل تتحول جوبا إلى شوكة في ظهر مصر والسودان؟، مجلة قراءات أفريقية، العدد١٤، المنتدى الإسلامي، لندن- المملكة المتحدة، كانون الأول-٢٠١٢.
٢٦) محمد سالمان طايع، مشكلة المياه في أفريقيا أزمة إدارة لا ندرة، مجلة آراء حول الخليج، العدد١٠٩، مركز الخليج للأبحاث، جدة- المملكة العربية السعودية، تموز-٢٠١٦.
٢٧) محمد شطب عيدان، مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان، مجلة تكريت للعلوم السياسية، السنة٢، العدد٢، كلية العلوم السياسية-جامعة تكريت، صلاح الدين- العراق، ٢٠١٥.
٢٨) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، دور كينيا في إقامة دولة جنوب السودان، المجلة السياسية والدولية، العددان-٤١-٤٢، كلية العلوم السياسية- الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق، ٢٠١٩.
٢٩) _____، السياسة الخارجية الامريكية تجاه جمهورية جنوب السودان، مجلة الكوفة القانونية والعلوم السياسية، المجلد١، العدد١، كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة الكوفة، النجف الأشرف- العراق،٢٠٢٠.
٣٠) مصعب الطيب بابكر، حرب المفاوضات والسودان الجديد، مجلة قراءات أفريقية، العدد١، المنتدى الإسلامي، لندن- المملكة المتحدة، تشرين الأول-٢٠٠٤.
٣١) منى حسين عبيد، الأزمة السياسية في السودان: الأسباب والتداعيات، نشرة المرصد، العدد١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جماعة بغداد، بغداد- العراق، حزيران-٢٠٢٣.
٣٢) _____، الخريطة السياسية للأحزاب في جنوب السودان" الحركة الشعبية لتحرير السودان "أنموذجاً"، مجلة دراسات دولية، العدد٤١، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد، بغداد- العراق، ٢٠١٩.
٣٣) منى طواهري، النزاع الاثني وإشكالية بناء الأمن الاجتماعي في البلدان العربية: العراق والسودان نموذجاً، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١٠، العدد١، كلية القانون والعلوم السياسية- جامعة الانبار،٢٠٢٠ الانبار- العراق، ٢٠٢٠.
٣٤) نبهان زمبور السعدي، الأبعاد الجيوسياسية للنزاعات في جمهورية السودان، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد١١، العدد٤٣، جامعة تكريت، صلاح الدين- العراق، ٢٠٢٠.
٣٥) هيفاء أحمد محمد، استقلال جنوب السودان وأثره على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل، المجلة السياسية والدولية، العدد٢٥، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق، ٢٠١٤.

٣٦) وقيع الله حمودة شطة، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات أفريقية، العدد٦، المنتدى الإسلامي، لندن– المملكة المتحدة، أيلول–٢٠١٠.

٣٧) يوناس بول دي مانيال، الاسلام والمسلمون في" جنوب السودان" والتوقعات المستقبلية، مجلة قراءات افريقية، العدد١٢، المنتدى الاسلامي، لندن– المملكة المتحدة، نيسان–حزيران–٢٠١٢.

التقارير:

١) سعيد أسماعيل ندا، تقرير: الصراع في جنوب السودان مستقبل التسوية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة– قطر،٢٠١٧.

شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت":

١) آدم محمد أحمد، ٥ قضايا لاتزال تعيق العلاقات بين السودان وجنوب السودان بعد٥ سنوات، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٧ /١١/ ٢٠١٦، متاح على الموقع:www.theniles.org

٢) _____، آبيي وقضايا السلام بين الشمال والجنوب، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية" الأنترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٢٠٢٠/١/٢٣، متاح على الموقع: www.aladwaa.online

٣) محمد سيف الدين، السودان–جنوب السودان عام على الانفصال، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت"، تاريخ النشر في الموقع: ٢٠١٢/٨/٢، متاح على الموقع: www.almayadeen.net

٤) عادل محجوب، حروب السودان علاقات ما بعد الانفصال، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع: ١٢/٣١/ ٢٠١٧، متاح على الموقع: www.skynewsarabia.com

٥) الطيب زين العابدين، العلاقات بين السودان وجنوب السودان، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٢٠١٧/١١/١١، متاح على الموقع: www.sudanile.com

٦) دينيس دومو سكوباس، النفط يقوي العلاقات بين شقي السودان بعد سنوات من التوتر، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٢٠١٩/١٠/٢٩، متاح على الموقع:www.noonpost.com

٧) السلام في السودان: توقيع اتفاق لتقاسم السلطة بين الحكومة وجماعات مسلحة متمردة، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الانترنت"، تاريخ النشر في الموقع:٢٠٢٠/١٠/٣، متاح على الموقع: www.bbc.com

٨) الصادق الرزيقي، الحرب ومواقف دول جوار السودان "٢–٣"، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت"، تاريخ النشر في الموقع: ٧/ ٣/ ٢٠٢٤، متاح على الموقع الالكتروني الآتي: https://www.aljazeera.net/opinions/2024/3/7

ثانيا: المصادر الأجنبية:

1) Alagaw Ababu Kifle & et. al, South Sudan Conflict Insight, "Report", Vol:2, Institute for Peace and Security Studies - Addis Ababa University, Addis Ababa- Ethiopia, Aguust-2018.
2) Alex de Waal & Abdul Mohammed, Defining the Crisis in the Sudan's, "Report", Thabo Mbeki Foundation in association with the World Peace Foundation, Johannesburg- South Africa ,October-2024,.
3) Arnold H. Kammel, The relationship between Sudan and South Sudan after independence-Interdependences as Key variables for sustainable peace,"Report", Austria Institut for Europa – Und Sicherhei tspolitik, Vienna-Austria, March-2013.
4) Debay Tadesse, Post – Independence South Sudan: The Challenges ahead, "working paper", Istituto per Gli Studi di Politica Internazionale, Milano-Italy, 2012.
5) Debeut Koret, Is the Sudanese Revolt a Revolution?, "Report", Rowaq Arabi, Cairo- Egypt, 2020.
6) International Crisis Group, South Sudan: A Civil War by any other name, "Report", International Crisis Group, Brussels-Belgium, April-2014.
7) _____, Sudan and South Sudan's Merging Conflicts, Africa "Report", NO:23, International Crisis Group, Brussels-Belgium, January-2015.
8) Kate Almquist Knopf, Ending South Sudan's Civil War, "Council Special Report", No:77, Council on Foreign Relations, Washington' DC- United States of America, November-2016.
9) Kidane Kiros, The Ongoing War in Sudan and its Implications for the security and stability of the Horn of Africa and beyond, "working paper", Policy Center for the new South, Rabat- Morocco, October-2024.
10) Maria Gabrielsen Jumbert & Oystein H Rolandsen, After the split: post-secession negotiations between South Sudan and Sudan, "Report", "NOREF" Norwegian Peacebuilding Resource Center, Olso-Norway December-2013.
11) Public International Law & Policy Group, Conflict in South Sudan, "Report", Public International Law & Policy Group, Washington- DC- United States of America, May- 2024.
12) world Watch Research & Open doors International, Sudan: Background Information, "Report", world Watch Research& Open doors International, September-2024.